موقف علماء الدين الشيعة من السياسة البريطانية في بناء الدولة العراقية ١٩٢١ – ١٩٢٣

م.د.أركان مهدي عبد الله
المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار

المقدمة:

تمثل مواقف علماء الدين الشيعة تجاه القضايا الوطنية نقطة لامعة في تاريخ العراق السياسي الحديث والمعاصر،وهي الصورة الوطنية المشرقة والناصعة من تاريخ الأمة،فطوال الاحتلال البريطاني للعراق كانت للمرجعية الدينية مواقف جهادية أجبرت بريطانيا من تغيير سياستها الاستعمارية في العراق وان تقيم دولة طالما حرص علماء الدين على استقلالها وإبعادها عن الأطماع البريطانية.

ارتأى الباحث أن يكون له نصيب في دراسة هذا الموضوع نظرا لأهميته المتأتية من اعتبارات متعددة لعل من أبرزها : موقف علماء الدين الشيعة تجاه السياسة البريطانية في بناء الدولة العراقية كعامل مؤثر في تطور الاحداث السياسية التي شهدها العراق خلال المدة (١٩٢١-١٩٢٣) لان موقف المرجعية الدينية كان ينبع من أصول عقائدية وأحكام دينية ومبادئ ومفاهيم قيمية وثورية لا تقبل المهادنة والانصياع خارج دائرة ما يؤمن به علماء الدين من ثوابت ومحددات شرعية ، كما أنهم كعلماء روحانيين يمتلكون درجة كبيرة في التاثير في اوساط الامة وممكن من خلال فتاواهم ان يحركوا الشارع العراقي،لذلك كانت بريطانيا تخشى سطوتهم،وترى التعامل معهم بحذر من أهم أولوياتها السياسية والدبلوماسية.

لقد جاءت الدراسة لتسلط الضوء على أهم مدة تاريخية شهدها تاريخ العراق السياسي والتي تمتد من عام (١٩٢١- ١٩٢٣) فالبدء بعام ١٩٢١ راجع إلى أن هذا

التاريخ يمثل قيام الدولة العراقية ودور السياسة البريطانية في تشكيلها وموقف علماء الدين من هذه السياسة ،أما عام ١٩٢٣ فهو نهاية هذه الدراسة إذ شهد هذا العام موقف علماء الدين من الانتخابات المجلس التأسيسي،ومن ثم تسفير العلماء خارج العراق بسبب موقفهم المعارض من السياسة البريطانية في تمرير المعاهدة العراقية البريطانية.

قسم البحث الى عدة مواضيع رئيسية هي: الإستراتيجية البريطانية في تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة،لقد كان لعلماء الشيعة من المجتهدين دور كبير في تخليص البلاد من الاحتلال البريطاني والضغط عليه بكل الوسائل والتي كان أهمها الإفتاء بالجهاد وقيام ثورة العشرين التي أجبرت البريطانيين على تشكيل حكومة عراقية ،كما مارس فقهاء الشيعة معارضة سياسية من اجل استقلال العراق ولم يقبلوا بحكومة منقوصة السيادة وخاضعة للاطماع الاجنبية،وعلى هذا الاساس طالبت المرجعية الدينية المتمثلة بالسيد ابو الحسن الاصفهاني والميرزا النائيني بالاستقلال أولاً حتى تكون الظروف مهيأة لقيام حكومة عراقية حرة بعيدة عن التدخلات الاجنبية.

كذلك تناول البحث الموقف السياسي لعلماء الدين من قيام الدولة العراقية ،وقد تميز هذا الموقف بأبعاده الوطنية والأخلاقية والشرعية الرافضه للاحتلال بكافة أشكاله وعناوينه، ان علماء الشيعة كانوا يؤمنون بضرورة قيام الدولة لحفظ الأمن وتنظيم أمور المسلمين وفق نظرة وطنية مفادها ان يكون العراق دولة وطنية مستقلة يرأسها حاكم عربي مسلم يعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين افراد الشعب بعيدا عن الطائفية والحزبية والعنصرية، كانت هذه الرؤيا تستند الى فكر سياسي يرى ان قيام دولة عراقية لابد ان يكون في حدود إيجاد حكومة

سياسية مستقلة مقيدة بدستور تعمل على حفظ النظام،ومن هنا كافح علماء الشيعة وأصروا على الاستقلال ورفض كل من السيد ابو الحسن الاصفهاني والميرزا النائيني تنصيب فيصل كملك على العراق قبل تحقيق الاستقلال الكامل للعراق لان ظروف الانتداب لا تنشأ حكومة وطنية مستقلة منبثقة من الارادة الوطنية العراقية، في وقت كان هناك من يرى صعوبة ان يحصل الاستقلال دون ان تحقق بريطانيا مصالحها التي جاءت من اجلها، لذلك يجب التعامل مع الاحتلال البريطاني كأمر واقع لا مفر منه .

كذلك سيتطرق البحث الى المعارضة السياسية لعلماء الدين من اجل الاستقلال ١٩٢٢ – ١٩٢٣ وفي هذا الموضوع سنبين ان بريطانيا ارادة ان تبقي العراق تحت هيمنتها الاستعمارية من خلال عقد معاهدة لا تختلف كثيراً عن بنود الانتداب فرضت على الحكومة العراقية،واجه فقهاء الشيعة هذه السياسة بإصدار فتاوى تحرم الانتخابات التي كان من المقرر إقامتها من اجل انتخاب المجلس التأسيسي الذي سيأخذ عل عاتقه تصديق المعاهدة العراقية البريطانية،وقد أدركت المرجعية الدينية أنه لا يمكن ضمان نزاهة الانتخابات في أجواء كانت مشحونة برغبة الحكومة العراقية بتصديق المعاهدة ،أن فتاوى التحريم كانت فتاوى شرعية ذات أبعاد وطنية تحمل في مضامينها المصلحة العراقية كذلك تعمل على استنهاض الجماهير وتحشيدهم كقوة معارضة يمكن الضغط من خلالها على الحكومة من أجل الغاء المعاهدة،كانت نتيجة هذه المعارضة ان قامت الحكومة العراقية وفي الأول من تموز ١٩٢٣بتسفير الشيخ محمد مهدي الخالصي والسيد أبو الحسن الأصفهاني والميرزا النائيني وعدد من العلماء ليبلغ مجموعهم تسعة من العلماء وبذلك تكون الحركة المعارضة قد ماتت في مهدها بعد ان ابعد عنها قادتها.

اعتمد البحث في معلوماته التاريخية على جملة من المصادر تنوعت في مادتها واختلفت في أهميتها ، تقف في مقدمتها الوثائق العربية والأجنبية المنشورة وغير المنشورة، أما الوثائق العربية غير المنشورة فتمثلت بوثائق وزارة الداخلية المحفوظة في دار الكتب والوثائق بالمكتبة الوطنية في بغداد وأما الوثائق الأجنبية فتمثلت بوثائق سجلات وزارة الخارجية البريطانية (Foreign ٠ffice) المحفوظة في دار الكتب والوثائق ،وفيما يخص الوثائق المنشورة فتم استعمال الوثائق البريطانية المنشورة والمترجمة في كتاب ((العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤- ١٩٦٦))، أما ما يتعلق بالوثائق العربية المنشورة،فشملت الوثائق العراقية المنشورة في الكتاب الوثائقي((الثورة العراقية الكبرى١٩١٤- ١٩٢٣،كذلك أعتمد البحث على مجموعة من الكتب العربية وبعض الاطاريح العلمية والكتب الاجنبية والمجلات العلمية والصحف العربية.

وأخيرا يمكن القول إن هذه الدراسة هي خطوة متواضعة في طريق البحث الأكاديمي ، ويأمل الباحث أن تكون محاولة جادة في تسليط الضوء على صفحة مهمة من تاريخ العراق السياسي وفي ختام الكلام الحمد والثناء لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير أنبيائه محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين .

- الإستراتيجية البريطانية في تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة

شكلت ثورة العشرين ضغطاً كبيراً على القوات البريطانية وكبدتها خسائر كبيرة جعلت الرأي العام البريطاني مضطرباً لدرجة أخذت الصحف البريطانية تطالب الحكومة بوجوب الجلاء عن العراق وإيقاف الخسائر التي تكبدتها هناك، وقد أثرت هذه الضجة على الأوساط الحكومية ، لاسيما وان نفقات الاحتلال في العراق كلفت دافعي الضرائب في((١٩١٩ - ١٩٢٠)) ٨٠ مليون جنيه إسترليني

وحتى بداية عام ١٩٢١ بلغت مصاريف الاحتلال ١٠٠ مليون جنيه إسترليني كل ذلك دفع الإدارة البريطانية من تغيير سياستها في العراق بما يتناسب مع المرحلة المقبلة .[١]

عين برسي كوكس percy) Cox) ليتولى إدارة العراق كمندوب سامي بعد انهاء خدمات السير ارنولد ولسن (A. T. Wilson) [٢]ليأخذ على عاتقه مسؤولية قيام حكومة عراقية مؤقتة تمهيداً لتأسيس الدولة العراقية ، ومن هنا بدأت مرحلة جديدة من تاريخ العراق السياسي ولون جديد من السياسة الاستعمارية البريطانية في العراق يعطي ظاهر السلطة للعراقيين من اجل مصادرة الثورة والالتفاف على أهدافها وتبقى السلطة الحقيقية بيد البريطانيين [٣]

كانت هذه السياسة هي أفضل ما توصلت إليه الإدارة البريطانية لإبقاء مصالحها محفوظة في العراق دون ان تكلفها شيء، في وقت أنها تدرك ان بقاءها كقوة عسكرية لا يمكن ان يستمر طويلاً[٤].

هذه السياسة لم يكن مراجع الشيعة يقبلوا بها للأمر الذي أنتج معارضة سياسية طالبت باستقلال العراق و مثلت الإرادة الحقيقية للوطنيين العراقيين لبناء دولة وطنية مستقلة بعيدة عن الهيمنة البريطانية بالمقابل كان هناك اتجاه سياسي مغاير مثله عبد الرحمن النقيب وطالب النقيب [٥]والضباط القوميين وبعض الشخصيات السياسية ، يرون ان من الصعب الوقوف بوجه بريطانيا لتحصيل الاستقلال ، كما ان من الضروري مسايرتها والاعتماد عليها في قيام الدولة العراقية وليس من الصحيح معارضتها والوقوف بوجهها ، فمثلاً نجد ياسين الهاشمي[٦] وناجي السويدي[٧] ونوري السعيد قد بينوا آرائهم منذ أيار ١٩١٩ في لقاء جمعهم مع ولسن والمس بيل في لندن كشفت عنه الأخيرة حينما ذكرت ((قام السادة

المذكورون بطرح أفكارهم فيما يتعلق بمستقبل بلاد المسلمين ما بين النهرين وهي آراء لم تكن معتدلة وعقلانية فحسب بل كانت تصب في إطار برنامجنا العام نقوم باعتماده حالياً)) (٨).

ان هذه الفهومات والآراء شكلت فيما بعد الأساس الفكري والسياسي لنشوء الدولة العراقية والتي سيصطدم بها مراجع الدين الشيعة بسبب الاختلاف في الأفكار والرؤى في معاملة الهيمنة البريطانية وبناء الدولة العراقية .

كما ان بريطانيا ووفقا لما تقدم كانت أمام مشهد سياسي مختلف تماماً يتكون من اتجاهين مختلفين سياسيا وفكريا اتجاه مثله علماء الدين طيلة السنوات الماضية (١٩١٥ ، ١٩١٨ ، ١٩٢٠) لا يقبل بقيام دولة في ظل الانتداب إلا بعد تحقيق الاستقلال الناجز و التام ،واتجاه مثلهُ من كان يُحسب على الاتجاه القومي الذي ادعى ضرورة التعامل مع بريطانيا في بناء الدولة العراقية .

وبطبيعة الحال فان بريطانيا ليس أمامها إلا التعامل مع الاتجاه الذي يقبل ان يتعامل معها ولذلك قرر برسي كوكس ان يؤلف حكومة محلية من العراقيين المواليين لبريطانيا والذين وقفوا من الثورة الموقف المعارض لها على ان تكون هذه الحكومة تحت الإدارة البريطانية المباشرة ، ويكون لها مستشارون بريطانيون يسيرونها على النحو الذي يحقق الأهداف البريطانية في العراق ، (٩)

وفي ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ استطاع كوكس تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب وثمانية وزراء مع مجلس استشاري ممن يتوخى منهم تحقيق الأهداف السياسية من الوجوه والأشراف، وكان عددهم اثني عشر شخصاً ليكونوا وزراء بلا وزارة بمساعدة المس بيل ليشكلوا مجلسا استشاريا

لمجلس الوزراء ، ولكي تضمن الإدارة البريطانية سيطرتها على المواقف الإدارية كافة فرضت على كل وزير عراقي مستشاراً بريطانياً (١٠) .

وبهذه الطريقة التي تم بها إنشاء الحكومة المؤقتة لا يمكن ان نصف هذه الحكومة بأنها وطنية وإنما بريطانية بامتياز ولكن بواجهة عراقية أو كما قال عبد الرزاق الحسني ((أما الوزارة كلها فكانت واجهة عربية تدار بعقول بريطانية يتولى السير برسي كوكس إدارة سكانها متى شاء وحيث شاء)) (١١).

وعلى هذا الأساس فان من الصعوبة استساغة هكذا حكومة للاعتبارات أهمها ان من يعمل فيها لا يمثل إرادة الشعب العراقي وإنما الإدارة البريطانية ، كما ان تشكيل هكذا حكومة لا يُنبئ بان الإرادة البريطانية جادة في بناء دولة عراقية مستقلة تمثل مصلحة العراقيين حتى يمكن مجاراتها إلى حين تشكيل هذه الدولة .

كان علماء الدين أمثال شيخ الشريعة الأصفهاني(١٢) الذي ترأس المرجعية بعد وفاة الميرزا محمد تقي الشيرازي(١٣) وبقية العلماء كانوا واعين ومدركين من ان بريطانيا تريد ان تلتف على مطالب وأهداف الثورة والتي أهمها الاستقلال التام للبلاد، وحذروا من ان تنطلي على الناس عملية إبدال ولسن وإعادة كوكس إلى العراق ، كما واجه علماء الدين في الكاظمية الحكومة المؤقتة بالمعارضة وطالبوا بتأليف حكومة منتخبة من قبل الشعب ، ولما انتهت الثورة وعقد الصلح مع البريطانيين في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠ كان احد شروط الثوار هو ان يكون للعراق حكومة عربية مستقلة في وقت ان الحكومة المؤقتة لم يمض عليها أكثر من شهر ، وهذا دليل على عدم القناعة بهذه الدولة دون ان تكون هناك حكومة

وطنية مستقلة[١٤]،من جانب آخر واصل شيخ الشريعة قيادة المعارضة والتحريض ضد الاحتلال والانتداب حتى وفاته في كانون الأول ١٩٢٠ .[١٥]

تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة ولكن بلون طائفي واحد وإستراتيجية بريطانية طويلة الأمد خطط لها البريطانيون ونفذها السياسيون العراقيون من العلمانيين القوميين الذين اتخذوا من القومية شعاراً لهم في محاربة أتباع الفكر الإسلامي الذي طالما وقف بوجه السياسة البريطانية طيلة مدة الاحتلال (١٩١٤-١٩٢٠)،هذه المقاومة هي التي حتمت على صانع السياسة البريطانية في العراق ان يبعد فقهاء الشيعة عن بناء الدولة لأنه لا يمكن ان يتصور تحقيق المصالح البريطانية مع وجودهم[١٦]ولذلك عملت بريطانيا على تأسيس سلطة بعيدا عن ارادة المرجعية الدينية في العراق وقد أشارت المس بيل وهي مهندسة السياسة البريطانية في العراق إلى هذه الحقيقة من ان بريطانيا ارادة للسلطة في العراق ان تكون بهذه الطريقة ((لتفادي قيام دولة يديرها المجتهدون تعتبر شراً ما بعده شر))[١٧] وعليه تبنت بريطانية سياسة إذكاء الطائفية في العراق من اجل تحقيق مصالحها ، فأخذت تصور لبعض السياسيين السنة ان قيام دولة يحكمها الشيعة هو شر يحيط بهم عملت هي على تخليصهم منه و هي بذلك قد جملتهم بصنيعها هذا ، و يؤكد هذا المعنى مسؤول بريطاني في قوله : ((إن للأجيال اللاحقة من ساسة العراق السنة أن يقدروا الجميل الذي يدينون به للبريطانيين في إنقاذهم من النجف الشيعة)) [١٨] ، وبذلك تكون بريطانيا قد نقلت الصراع من صراع عراقي - بريطاني إلى صراع العراقيين فيما بينهم .

هذه الإستراتيجية اسماها حسن العلوي بـ((الضد النوعي)) استخدمتها بريطانيا بعد الثورة وهي عبارة عن ضرب العراقيين مع بعضهم البعض من خلال تأسيس حكومة

يرأسها ((محمدي)) كما يسمونه تقف بمواجهة فقهاء الشيعة وتعمل على إبعادهم عن الساحة السياسية لتخليص بريطانية من مشكلة الاصطدام المباشر بهم [١٩]، وقد وجدت بريطانيا ضالتها في بعض السياسيين الذين لا يلتزمون بآراء المراجع من علماء الدين بحجة ان العلماء دائماً يحولون دون إقامة دولة في العراق لأنهم أصحاب فكر ديني لا يؤمن إلا بدولة يكون الإمام الشرعي هو حاكمها [٢٠].

وبطبيعة الحال فإن هذا الكلام على إطلاقه غير صحيح ، فعلى المستوى الفكري فإن الشيعة على الرغم من إيمانهم بأحقية أئمتهم في الحكم عبر التاريخ ، إلا أنهم وفي زمن الغيبة يؤمنون كأي عاقل بضرورة قيام الدولة لحفظ الأمن وتنظيم أمور المسلمين،أما على مستوى موقفهم السياسي فهذا واضح لأنهم الجهة الوطنية الأبرز في الساحة السياسية العراقية التي طالبت وجاهدت من اجل ان يكون العراق دولة وطنية مستقلة يرأسها حاكم عربي مسلم و حركتهم الاستقلالية التي توجت بثورة العشرين خير شاهد على ذلك .

وقد دفع الشيعة ثمن جهادهم هذا إذ ابعدوا عن السلطة وكما ذكر الكاتب هنري فوستر ((وان الشيعة بثورتهم عام ١٩٢٠ يتحملون وزر قيام هذه الدولة حيث طغت مشاعرهم القومية على الحقائق الموضوعية وقد كانوا بالنتيجة ضحية تلك العواطف حيث لا يزالون يعانون منها حتى اليوم))[٢١]

لقد كانت هناك عدة أمور تحكمت في ذلك الوقت بالمعادلة السياسية لتفضي إلى نتائج سلبية لا تتكافأ مع ما قدمته الشيعة من تضحيات ، وكان أبرزها هو طبيعة الفكر السياسي الشيعي وما يمتلكه من موقف أخلاقي وشرعي رافض للاحتلال بكافة أشكاله وعناوينه ،وهذا الموقف لا يمكن التخلي عنه مهما كانت الظروف واختلفت المصالح ، كما ان من اتخذ طريق المواجهة مع بريطانيا لم يستطع

ان يكون مرناً في إيجاد موازنة بين ما هو ثابت من مبادئ وما هو متغير من مصلحة تؤمن بها الحقوق ، لاسيما وان علماء الشيعة لم يكونوا يتصورون أو يؤمنون ان تكون هناك دولة وطنية مستقلة في ظل الاحتلال ،ومن هنا كافحوا وأصروا على الاستقلال في وقت ان هناك من أدرك صعوبة ان يحصل الاستقلال دون ان تحقق بريطانيا مصالحها التي جاءت من اجلها، لذلك تعاملت مع الاحتلال البريطاني كأمر واقع ما دامت السلطة تؤول إليهم،هذا الاختلاف في الرؤى اضعف المعارضة الوطنية العراقية فلم تكن لتستمر في حركتها لتحقيق الاستقلال ما دام هناك من يتعامل مع البريطانيين وفق نظريته في بناء الدولة.

ليس هناك من ينكر ان ثورة العشرين هي التي أجبرت البريطانيين بتشكيل حكومة عراقية فهذه هي المس بيل الناطق الرسمي باسم حكومة الاحتلال تقول: ((لم يكن يدور بخلد أحد، و لا حتى حكومة صاحب الجلالة ان يمنح العرب مثل الحرية التي سنمنحهم إياها الآن كنتيجة لثورة ١٩٢٠)) [٢٢].

وبذلك يتبين ضرورة ما قام به علماء الشيعة من ثورة شكلت قوة ضاغطة على الإدارة البريطانية لتجبرها على إنشاء حكومة وطنية ، ولم تكن الحكومة المؤقتة التي شكلها النقيب والتي أسست إلى قيام الدولة العراقية فيما بعد منحة أعطتها بريطانيا بالمجان وإنما انتزعت منها بثمن كان هذا الثمن دماء الشيعة وإقصاؤهم من الحكم ، ولكن الثمن كان أغلى من المثمن لان قيام حكومة وطنية بمقاسات بريطانيا لا يعني تبديل سياسة بريطانيا الاستعمارية وعلى قول آيرلاند ((ان سياسة حكومة الجلالة البريطانية الأصلية لم تتبدل وان سياستها المقبلة قد تبدلت في أساليب تطبيقها وليس في جوهرها بنتيجة نشوب الثورة)) [٢٣] .

إلا أن علماء الدين في واقع الأمر لم يكونوا يقصدوا في جهادهم وبذل دماؤهم أنشاء حكومة تكن أداة طيعة بيد الإدارة البريطانية وإنما كانوا يتطلعون إلى حكومة وطنية يشترك فيها الجميع ،وسبق وان اظهروا ذلك حتى بعد ان شكلت بريطانيا الحكومة المؤقتة إذ طالب رجال الثورة أمثال جعفر ابو التمن والسيد نور الياسري والسيد ابو طبيخ برسالة بعثوا بها إلى الأمير عبد الله بن الحسين في ١ شباط ١٩٢١ جددوا فيها رغبتهم في تشكيل حكومة يرأسها الأمير عبد الله وأعلنوا رفضهم لحكومة عربية وصفوها بـ ((الكاذبة)) رجالها صنيعة بريطانيا ليس بيدهم حل و لا عقد يمقتهم الوطن والشعب . (٢٤)

- الموقف السياسي لعلماء الدين من قيام الدولة العراقية :

لم تكن مسألة رفض الشعب العراقي الحكومة المؤقتة غائبا عن الإدارة البريطانية بعد ان أصبحت حديث الناس وسخريتهم في المجالس العامة، لذلك سعت بعد اكتمال الوزارة النقيبية كمرحلة انتقالية في الحكم إلى إكمال مشروعها وهو إدارة العراق من قبل حاكم عراقي مؤيد من قبل الشعب و يضمن عقد معاهدة تصاغ في بنود الانتداب بشكل يحفظ المصالح البريطانية في العراق ويكون هذا الحاكم هو الراعي لها، وبهذه الإستراتيجية تقلل بريطانيا من نفقاتها في العراق وتتجنب عداء الشعب لها .(٢٥)

كانت بريطانيا ترى ان احد أنجال الشريف حسين وبالتحديد فيصل هو الخيار الأفضل لتولي عرش العراق مع وجود عدة مرشحين (٢٦)لهذا المنصب، ومنذ أواخر تموز ١٩٢٠ كانت وزارة الخارجية البريطانية مهتمة بأن يكون فيصل هو ملك العراق في حالة ان حكومة جلالة الملك منحت العراقيين حكومة وطنية ،وقد كتبت بهذا الشأن إلى الحاكم المدني بالوكالة ولسن و طلبت منه ان يهتم بالموضوع ،وفي برقية

جوابية له ذكر ان فيصل مقبول لدى العراقيين كما انه يدرك جيدا صعوبة إدارة حكومة عربية دون الاعتماد بشكل كبير على الحكومة البريطانية لاسيما بعد طرده من سوريا فضلاً عن إخلاص عائلة الشريف حسين لبريطانيا أثناء الحرب، كما ان منح فيصل عرش العراق سيعيد اعتبار بريطانيا في أعين العرب(٢٧) ،وفي تقرير لوزارة الحربية ذكر فيه أهمية اختيار فيصل لعرش العراق كونه يمتلك تجربة في الوسائل الإدارية البريطانية وبوسعه ان يحكم العراق بالتعاون معها أفضل من أي شخص آخر ، كما انه مقبول من قبل الشعب العراقي .(٢٨)

وعلى هذا الأساس تقرر في مؤتمر القاهرة والذي عقد للمدة ١٢-١٤ آذار ١٩٢١ ان فيصل هو أفضل من يحكم العراق بعد مناقشة جميع الأسماء المرشحة لتولي العرش ، كما تم التأكيد على ضرورة العمل لضمان أفضل فرصة ممكنة لاختياره ولكن دون تدخل مباشر من قبل الحكومة البريطانية ، وإنما يجب ان يتم اختياره من قبل الشعب العراقي بعد مجيئه للعراق ، كما ان من غير المرغوب فيه ان يقوم فيصل بحملة انتخابية وإنما يدخل العراق على أمل قبوله بشكل عفوي (٢٩).ويبدو ان بريطانيا كانت متخوفة من ان يرفض فيصل من قبل العراقيين تحديا لهم ان هم فرضوه عليهم .

من جانب آخر كان الساسة البريطانيين مهتمين بما إذا كان فيصل مقبولاً عند المرجعية الدينية أم لا ، وفي تقرير لوزارة الحربية البريطانية بين ان موقفهم من قبل كان مُطمئنا فزعماء الشيعة من رجال دين ورؤساء قبائل طالبوا بأحد أنجال الشريف حسين ليكون ملكاً على العراق في استفتاء ١٩١٩ ، وقد تجددت المطالبات أثناء الثورة وهذا ينبأ بقبول فيصل إجمالا ، كما انه مع كونه سني

الاعتقاد إلا أن انتماءه لسلالة النبي محمد وهم أئمة الشيعة يجعل منه شخصية مقبولة حسب الظاهر [٣٠].

ومما عزز هكذا قناعات عند عوام الشيعة شخصية فيصل نفسه حيث كانت منفتحة على جميع المذاهب، فبعد دخوله العراق في حزيران ١٩٢١ اخذ يتودد إلى الشيعة ومع انه كان سني المعتقد قومي الفكر إلا انه يجيد التحدث مع الشيعة بطريقة ضمن فيها خطاباته الدينية عبارة تنم عن ولائه للنبي وأهل بيته وانه من سلالتهم ويسير بهداهم حتى انه زار الأئمة (عليهم السلام) في النجف وكربلاء بمجرد دخوله العراق وقبل ان يصل إلى مركز إمارته في بغداد [٣١].

إلا أن كل ذلك لا يمكن ان يولد قناعة عند علماء الشيعة ومفكريهم فليست المسألة بهذه البساطة حتى يمكن القبول بها بأدلة واهية وإنما هي مسؤولية شرعية تحتاج إلى قناعة خاصة مبنية على أسس علمية في تحديد الموقف الشرعي تجاهها، وسوف نبسط البحث في هذه المسألة بشكل أوسع عما تناولناه في استفتاء عام ١٩١٩ لنقف بشيء من التحليل نستجلي به حقيقة الموقف التاريخي والسياسي للفكر الشيعي تجاه تنصيب فيصل ملكا على العراق وقيام الدولة العراقية .

رجوعا إلى استفتاء ١٩١٩ نجد ان المطالبة من قبل علماء الدين بأحد أنجال الشريف حسين ليكون ملكا على العراق قد كشف عن تبني الفكر السياسي الشيعي للنظام الملكي وبقي هذا المتبني حتى بعد دخول فيصل إلى العراق رغم ان هناك من الفقهاء من رفض هذا التنصيب ـ كما سنبين ـ إلا انه لم يرفض النظام الملكي فالجميع متفق على هذا النظام ، وبذلك فان فكرة الملكية كانت هي الرائجة مع ان هناك من طرح فكرة الجمهورية ، إلا إنها رفضت بحجج كثيرة منها : ((ان البلاد لا تستطيع ان تهضم الحكم الجمهوري)) ((ان تكون الحكومة ملكية لا

جمهورية لان هذه لا تصلح إلا لشعب راقي)) وقول عبد الواحد سكر ((لسنا أيها السادة أكفاء للجمهورية حتى نختار حكومة جمهورية)) (٣٢).

كان هناك من يؤيد فكرة الجمهورية كنظام أصلح للبلد باعتباره أفضل أنواع الحكم أمثال معروف الرصافي (٣٣) الذي غالبا ما كان ينتقد النظام الملكي على انه ((ثمرة البغاء السياسي الانكليزي أبوها الانكليز وأمها الثورة العراقية)) ، كذلك ناجي شوكت كان ممن دعا لفكرة الجمهورية ورفض النظام الملكي حتى انه لم يبايع فيصل ملكاً على العراق ولم يحضر حفل التتويج ، كما ان طالب النقيب كان هو أيضا من المتحمسين للنظام الجمهوري لضرب بناء الملكية الشريفية في العراق من اجل الوصول إلى الحكم من خلال التسلق عبر فكرة الجمهورية وكان ينشر بين أوساط المثقفين أهمية ان يكون الحكم في العراق جمهوريا وان فيصل وأعضاء البيت الهاشمي غرباء عن العراق ولا حق لهم في حكمه (٣٤).

لم يكتب لهذا التوجه في إقامة نظام جمهوري في العراق النجاح ؛ لان سلطات الاحتلال قاومت فكرة الجمهورية ولم تفسح لها المجال للتعبير عن نفسها لذلك كانت أساليب دعوتها تقتصر على التبشير بآرائهم في بعض المنتديات والصحف والمجلات(٣٥) ، أما بالنسبة لعلماء الدين الشيعة فإنهم لم يناقشوا فكرة الجمهورية ولم يدعوا لها ويبدو ان ذلك راجع لعدة أمور أهمها : التخوف من النظام الجمهوري من انه يعطي صلاحيات واسعة للحكام ولا يمكن تقيده وبالتالي يؤدي إلى الاستبداد ، وهذا ما كان يعتقده السيد أبو الحسن الأصفهاني (٣٦) والميرزا النائيني(٣٧) ، وقد كان هذا الاعتقاد سائدا بين أوساط المجتمع حتى ان جريدة الاستقلال البغدادية ردت على هذا الاعتقاد في احد أعدادها قائلة:((ولو فكرت في كلا الطرفين لرأيت ان رئيس الجمهورية ليس إلا عبارة عن ملك يتقلد الأمر لمدة

معلومة فتنتهي ملوكيته بانتهاء تلك المدة ويصبح كأحد أفراد الأمة ويتسنم موقعه منتخب آخر وهذه الملوكية المؤقتة أحسن بكثير من الملوكية الإرثية لان الأمة لا تنتخب إلا الذي تعتقد فيه الأهلية والطراز الآخر تابع لما تلد البطون)) [٣٨].

كما ان فقهاء التشيع أساسا اعرضوا في أبحاثهم الفكرية ومصنفاتهم الفقهية عن التحدث عن النظام الجمهورية كأحد أنظمة الحكم السياسي ، وحتى حينما جاء المفكر الإسلامي النائيني وهو ممن كتب في الفقه السلطاني لم يتطرق في أبحاثه إلى النظام الجمهوري وإنما بين موقف الفكر السياسي الشيعي من قيام الدولة في حدود وجود سلطة وحكومة سياسية تحفظ النظام ومقيدة بدستور سواء كانت السلطة قائمة بفرد ام مؤسسة جماعية وسواء جاءت عن طريق الوراثة كالنظام الملكي ام بالانتخاب كالنظام الجمهوري . [٣٩]

وبعد المطالبة بأحد أنجال الشريف حسين كملك على العراق يكون علماء الشيعة قد تبنوا النظام الملكي بشكل عملي ، إلا أنهم اختلفوا في مسألة ترشيح فيصل فلم يكن موقفهم موحدا وانقسموا إلى اتجاهين مختلفين مثل الاتجاه الأول اثنين من كبار مراجع النجف هما السيد أبو الحسن الأصفهاني والشيخ الميرزا محمد حسين النائيني ، وقد رفض هذا الاتجاه ترشيح فيصل أو أي مرشح آخر في ظل الانتداب مقدمين بذلك هدف الاستقلال التام وتشكيل حكومة مقيدة ومستقلة عن الأجنبي على إي هدف آخر ، أما الاتجاه الثاني فكان مؤيدا لترشيح فيصل و مثله ابرز علماء الكاظمية وهما الشيخ محمد مهدي الخالصي[٤٠] والسيد محمد الصدر[٤١] وكان الأخير مرافقا لفيصل في سفرته أثناء مجيئه إلى العراق [٤٢]

ومع ان أصحاب هذين الاتجاهين كانت لهما آرائهما الخاصة في تقدير الأوضاع ، إلا أن نتيجة الاختلاف في ما بينهم كشفت عن عدم وجود رؤية موحدة لعلماء الدين في كيفية ان تحصل الدولة على استقلالها لتكون في مأمن من مخططات الأعداء

،فالسيد ابو الحسن الأصفهاني والميرزا النائيني يصرون على تحقيق الاستقلال قبل قيام أية حكومة ويبدو ان وجود هكذا حكومة عندهم يعطي للانتداب بشكل غير مباشر الصفة القانونية ، لاسيما وان فيصل صاحب علاقات قوية مع بريطانيا وهو مرشحها في مؤتمر القاهرة .

لقد كانت شبهة العلاقة مع بريطانيا تمثل هاجسا وقلقا للشيعة فهم غالبا ما كانوا ينظرون بشك وريبة الى كل قضية تقف وراءها بريطانيا ، حتى ان علي الوردي كان يرى ان الوطنيين من الشيعة حينما اختاروا ملكا شريفيا لعرش العراق كان ذلك تحديا لبريطانيا التي كانت غير راغبة في ذلك الوقت ولو كانت راغبة في هذا الاختيار يوم ذاك لكان جواب رجال الثورة بالضد منه [٤٣]وفي موضع آخر ينقل الوردي كلام للمس بيل يؤكد ما ذكره ، فهي ترى ان الشيعة كان يهتفون لأبناء الشريف حسين لأنهم يعدونهم خلاف رغبة بريطانيا إلى ان تقول : ((ان فيصل حين يأتي ويسير معنا جنبا إلى جنب سوف لا يكون شخصا محبوبا)) [٤٤].

وللفقيه السيد حسن الصدر والد محمد الصدر كلام في احد مجالسه في الكاظمية يُقيم فيه فيصل فذكر ان الأخير كان له مؤهلات من حيث النسب رجل يليق به ان يكون محط آمال العرب وأمانيهم إلا أن علاقته وصلاته مع البريطانيين هي التي أفسدته [٤٥] ومن خلال هذا التصور نجد ان ثقافة العداء لبريطانيا وعدم الثقة بها والتعامل معها كانت من أهم أدبيات الفكر السياسي الشيعي وهي الحاكمة في تقييم الأمور، وهي ثقافة لها مبرراتها الموضوعية فهي ليست نظرة دينية فقط تجعل من بريطانيا دولة كافرة لا يمكن التعامل معها وإنما هي أيضا دولة محتلة تعمل لتحقيق مصالحها على حساب مصالح الوطن فيجب الوقوف بحذر من مخططاتها وعدم الوثوق بها .

ولم تكن هذه النظرة غائبة عن الاتجاه الموافق لترشيح فيصل والذي مثله الشيخ محمد مهدي الخالصي ،فالأخير كان يعلم مدى علاقة فيصل مع بريطانيا لذلك جعل الخالصي بيعته لفيصل مشروطة على ان يبايع فيصل ملكا على العراق مستقلا منقطعا عن أي سلطة أجنبية وإلا فعلى فيصل ان يغادر العراق ويترك العراقيين مع البريطانيين حتى يأخذوا حقهم ، وقد وافق فيصل وبايع الشيخ، وقد كتبت هذه البيعة في ٧ ذي القعدة ١٣٣٩ / ٢تموز ١٩٢١ وجاء فيها : ((الحمد لله الذي نشر لواء الحق على رؤوس الخلق فأيدهم بالنصر برياسة من حازه الشرف والفخر الملك المطاع الواجب له علينا الإتباع الملك المبجل عظمة مليكنا فيصل الأول..فأحكموا بيعته بالسر والجهر على ان يكون ملكا على العراق مقيد بمجلس نيابي منقطعا عن سلطة الغير مستقلا معه بالنهي والأمر ولله الأمر))(٤٦). وذكر الشيخ محمد محمد مهدي الخالصي(٤٧)ان والده علل بيعته لفيصل بقول مفاده ان طرد فيصل قبل ان يبدر منه ما يخالف استقلال العراق كان أمرا مستحيلا لأسباب أهمها : ان العراقيين لم تبقَ فيهم القوة لتنفيذ هذا الأمر، كما أنهم لا يحيطون بحقيقة الأمر وبنية فيصل فطرده بدون حجة قبل ان يبدر منه ما يخالف استقلال العراق يكون الخالصي مضيعا للاستقلال العراق في نظرهم لا سيما وان بريطانيا ستستغل ذلك وتظهر للرأي العام العالمي ان العراقيين غير راغبين بالاستقلال ولا يريدون إلا الحكم البريطاني المباشر ،وليس لهم في ذلك اليوم القدرة على بيان حقيقة الأمر وإظهاره ، وحتى لا يبايع العراقيين فيصل بالملوكية مطلقا جاءت البيعة المشروطة فان نفذ فيصل الشرط وهو المحافظة على استقلال العراق كان المطلوب وان خالف كانت الحجة قائمة على طرده (٤٨) .

وهناك من يرى ان الشيخ الخالصي وجد ان تنصيب فيصل ملكاً على العراق حقيقة واقعة، وان بريطانيا عازمة على تنفيذها وفي ضوء هذه الحقيقة يكون من الأفضل تقييده بشروط تتعلق باستقلال العراق فإذا لم يلتزم بها سقطت البيعة (٤٩).

ومن خلال ما تقدم يظهر ان الشيخ مهدي الخالصي غير مقتنع بتنصيب فيصل وانه فرض كأمر واقع وعلى ضوء هذه الصور نطرح عدة ملاحظات :

أولا : ان الشيخ الخالصي من العلماء الذين طالبوا في استفتاء ١٩١٩ بحكومة عربية يرأسها احد أنجال الشريف حسين ، وقد جدد الشيخ الخالصي في نيسان ١٩٢١ - اي بعد مؤتمر القاهر الذي اختير فيه فيصل ملكا لعرش العراق - موقفه عندما كتب هو ومجموعة من رجال الدين إلى الشريف حسين يطلب منه إرسال ابنه فيصل ليكون ملكا على العراق مقيدا بمجلس نيابي ولما امتنع موظف دائرة البريد من استلام البرقية(٥٠) أصر الشيخ الخالصي على إبراقها ، وكتب بذلك إلى نوري السعيد يطلب منه ان يساعده في إيصال البرقية (٥١) وقد استجاب السعيد وكتب للشيخ الخالصي ان الحكومة البريطانية لا تمانع من إرسال البرقية وان دوائر البرق مستعدة لقبول البرقيات (٥٢)وعلى هذا الأساس أوعز الخالصي للناس بإرسال البرقيات الى الشريف حسين وأخذت البرقيات من مختلف أنحاء العراق تصل بشكل لم يسبق له مثيل (٥٣).

وبذلك يتضح ان مبايعة الشيخ الخالصي لفيصل لم تكن من باب الأمر الواقع كما صور وإنما كانت عن قناعة وعن قصد ولو لم تكن كذلك لما كاتب الشيخ الخالصي للشريف حسين ان يبعث فيصل للعراق ليكون ملكاً وما بين البيعة والمكاتبة إلا ثلاثة أشهر تقريبا ، إلا إذا قلنا ان خلال هذه المدة حصل مستجد غيّر من قناعة الشيخ الخالصي ، إلا انه لم يتبين ذلك .

ثانيا : ان بيعة الشيخ الخالصي وان كانت شرعية إلا إنها لم تأخذ الصفة القانونية فالناس لم يبايعوا فيصلاً على أساسها وإنما على أساس مضابط أعدها كوكس فجاءت خالية من أي شرط اشترطه الشيخ الخالصي في بيعته لفيصل ،وكان تنظيم المضابط والتوقيع عليها يتم بطريقة روتينية فحواها ان يجتمع الناس في كل ناحية أو مدينة فيقوم احد المسؤولين بذكر فضائل فيصل ثم يسال الحاضرين عن الموافقة فيجيبونه بالإيجاب عند ذلك يعرض عليهم مضابط معدة سلفا فيوقعون عليها ليكون الجميع قد بايع فيصلاً ، وقد بدأت عملية تنظيم المضابط والتوقيع عليها أواخر تموز ١٩٢١ وانتهت في ٦ آب حسب ما كان متوقع وجاءت جميعها خالية من أي شرط إلا بعض مضابط بغداد فإنها طالبت ان يكون فيصل منقطع عن سلطات الغير (٥٤).وبذلك نجد ان الغاية التي أرادها الشيخ الخالصي من البيعة وهي ان يبايع الناس بيعة مشروطة لم تتحقق .

ثالثا : ان بيعة الشيخ الخالصي كانت بيعة ألزمت مقلديه في عموم العراق ان يبايعوا فيصلاً فشكلت بذلك دعما شرعيا لفيصل ومنحت حكمه بعداً دينيا مما دعاه إلى نشرها على أوسع نطاق بين العراقيين، فنشرت الفتوى في الصحف وفي منشور خاص بها ، فكان لها التأثير الكبير في إقناع الكثير من المتمردين على بيعة فيصل ، كما وأصبحت حجة شرعية يحتج بها العراقيون في بيعتهم لفيصل (٥٥)، فضلاً عن أنها أضعفت من فعالية المعارضة الدينية السياسية الرافضة للانتداب والتي يمثلها السيد ابو الحسن الأصفهاني الذي أصبح عاجزا أمام هذه البيعة في إصدار أي فتوى من شأنها ان تمنع الناس من مبايعة فيصل (٥٦).

كما يمكن القول ان بريطانيا وفيصل استغلوا الجانب الذي يخدم مصالحهم في فتوى البيعة وتركوا شروط البيعة دون ان يذكروها في مضابط البيعة ، وعليه

فإننا نعتقد ان الشيخ الخالصي لو لم يبايع فيصل لكان أفضل وهذا ما يراه نجله الشيخ محمد محمد مهدي الخالصي (٥٧)وان يكتفي بإصدار فتوى توجيهية فقط تبين للناس انه لا يجوز انتخاب فيصل الا بشروط دون ان يعلن الشيخ مبايعته لفيصل بفتوى تأخذ بعد ذلك بعداً شرعياً يستغله فيصل وبريطانيا لصالحهما .

مثلت بيعة الشيخ الخالصي لفيصل طوراً جديداً في الفكر السياسي الشيعي في العراق لم يشهده الفكر من قبل ولعل هذه البيعة هي أول بيعة يبايع فيها فقيه شيعي لشخص بالملوكية المقيدة في العراق ، لذلك يمكن ان نعد هذه البيعة خروج عن المألوف، فغالباً ما نجد فقهاء التشيع في العراق يبتعدون على ان يلزموا أنفسهم بشيء للحكام فضلا من ان تكون لهؤلاء بيعة في أعناقهم .

ولذلك فان هناك من عاب على الشيخ الخالصي بيعته لفيصل بحجة ان البيعة لا تكون إلا للإمام وبالتالي لا يجوز لزعيم شيعي ان يبايع لرجل عادي مثل فيصل (٥٨)،كما ان البيعة كمسألة فقهية- سياسية- هي من متبنيات الفكر السياسي السني فعلماء السنة ذهبوا إلى أن البيعة هي طريق لتعين الحاكم السياسي وطريق تثبيت ولايته لأمور المسلمين (٥٩).

وهكذا فإن لكل مجتهد وفقيه استنتاجاته الخاصة ورأيه وتقديره للأمور وهذا ما تميز به الفكر الشيعي عن غيره فهو فكر متجدد يؤمن بنظرية الاجتهاد وفق قراءات متعددة للنص الديني ، وفي نص ذكره نجل الشيخ الخالصي وتلميذه محمد مهدي الخالصي ان للفقيه الولاية في إدارة شؤون الأمة وفي كيفية تسيير الدولة فإذا لم يتمكن فعلى الغير ان يتصدى في إدارة شؤون الدولة من باب الولاية الحسبية بما يخدم المجتمع وينظم أموره وهنا يجب طاعته ولكن بشرط ان لا يكون خاضع لقوى ومصالح أجنبية بما يسلب سيادة الدولة ويجعلها خاضعة للغير (٦٠).

وكذلك حاول السيد محمد الصدر ان يقوم بنفس الدور الذي قام به الشيخ الخالصي من إعداد مضابط خاصة بالبيعة وتتضمن رفض الانتداب كشرط في تولي فيصل الحكم ، إلا ان هذه المحاولة فشلت حينما منعت الحكومة ذلك بحجة التأثير على الرأي العام [٦١]،ومن اجل سد الطريق أمام هكذا محاولات تشترط الاستقلال في بيعة فيصل ، سارعت الحكومة بإجراء عملية استفتاء والتي جاءت بنتيجة ٩٦ ٪ لصالح فيصل[٦٢] وهي بالطبع ليست النسبة الحقيقية والدقيقة التي تمثل رغبة جميع العراقيين ، لان العديد من المناطق قد صوت عنها وجهاؤها وشيوخ عشائرها فضلاً عن عدم وجود قانون انتخابي يضبط عملية الاستفتاء [٦٣].

وبعد نجاح وفوز فيصل في الاستفتاء اقترح ان يتم تتويجه في يوم ٢٣ آب ١٩٢١ الذي يوافق ١٨ ذي الحجة ١٣٣٩ وهو يوم عيد الغدير الذي توج فيه الإمام علي (عليه السلام) أميراً للمؤمنين ليكون ولياً وخليفة للرسول محمد (صلى الله عليه واله) ، وتوقيت بيعة فيصل في هذا اليوم لم تكن مصادفة [٦٤]وإنما مقصودة من قبل فيصل أراد بها ان تقترن بيوم تاريخي وعيد مقدس عند الشيعة [٦٥]. مع العلم ان فيصل لم يكن من المؤمنين عقائدياً بهذا اليوم ويبدو انه أراد ان يستميل قلوب الشيعة إلى بيعته.

توج فيصل في ذلك اليوم ليكون ملكاً على العراق في حفل شكر فيه الحكومة البريطانية وأكد على أهمية الاعتماد عليها في بناء الدولة ،وأشار إلى انه سيعمل على مباشرة الانتخابات لتكوين المجلس التأسيسي الذي يضع دستوراً للبلاد ويصادق على المعاهدة التي ستنظم العلاقة بين الحكومة الوطنية والحكومة البريطانية [٦٦].

وبهذا البيان ظهر واضحاً ان فيصل لا يمكن ان يحكم البلاد بشكل مستقل دون الاعتماد على بريطانيا وهذا الاعتقاد وان كان منتزعاً من الواقع وما يحيط به من ظروف في ذلك الوقت لا يمكن إغفالها إلا انه أيضاً مثل توجهاً فكرياً عند الكثيرين من السياسيين العراقيين ومن بينهم فيصل،هذا التوجه ستصاغ على أساسه السياسة العراقية وعلى طول المدة الملكية .

كان هذا التوجه خلاف ما يؤمن به علماء الدين الشيعة فهم يرون ان البلاد لا يمكن ان تبني دولة قوية بمعزل عن الاستقلال فبدونه تصبح مسلوبة الإرادة مستغلة من قبل الغير وقد جلبت لهم هذه الرؤية العداء مع بريطانيين أبعدتهم عن السلطة التي قدموا الاستقلال عليها فلا يبالون أين يكونون منها (٦٧).

- المعارضة السياسية لعلماء الدين من اجل الاستقلال ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣

إن تحقيق الاستقلال لم يكن سهلاً في ظل عدة تناقضات عاشتها البلاد ،فعند مجيء فيصل كان العراق في وضع هجين يقف في منتصف الطريق بين ((مستعمرة ودولة مستقلة)) فمع وجود دولة ملكية إلا أن العراق ما زال مرهوناً للأطماع الاستعمارية في ظل الانتداب البريطاني (٦٨)،أما فيصل فكان اضعف من الموقف فالإدارة البريطانية تريد منه أن لا يتخلف عن سياستها في العراق التي ستنظم في معاهدة لا تختلف كثيراً عن بنود الانتداب وان لا يخالف مشورة المندوب السامي في إدارة البلاد ، في وقت كان عليه أن يظهر أمام شعبه ملكاً حقيقياً يتمتع بكافة الصلاحيات التي تجعله مستقلا عن الغير ويعمل من اجل مصلحة بلاده (٦٩).

كانت موازنة المعادلة عملية صعبة بالنسبة لفيصل لذلك خضع للإرادة البريطانية فهي الأقوى وكان المشهد الأول في خضوعه هو الاستجابة لمشيئة كوكس في

إسناد الوزارة الجديدة إلى عبد الرحمن النقيب والتي تشكلت يوم ١٢ أيلول ١٩٢١ وضمت وزيرا واحداً من الشيعة وهو السيد هبة الدين الحسيني الشهرستاني كوزير للمعارف (٧٠)

كان إبعاد الشيعة عن الحكم قد افقدهم خيار ممارسة دور العمل السياسي المعارض داخل السلطة لتحقيق الاستقلال أما خيار العمل السياسي خارج نطاق السلطة فكانت فعاليته تستلزم تماسك الفقهاء فيما بينهم من جهة و ارتباط القوى الشعبية بهم من جهة ثانية ، إلا ان اختلاف المواقف تجاه تنصيب فيصل قد كشفت ضعف هذا التماسك .

جاءت الفرصة سا نحة لتوحيد الجهود ورص الصفوف وإظهار قوة المؤسسة الدينية بعد الضعف الذي أصابها نتيجة فشل ثورة العشرين ، وتمثلت هذه الفرصة بعقد مؤتمر كربلاء اثر هجوم الإخوان الوهابية على بعض القبائل العراقية داخل الأراضي العراقية مسببة خسائر كبيرة في الأرواح والثروات لهذه القبائل ، وقد كشفت هذه الحادثة عن قصور الحكومة العراقية ومن ورائها بريطانيا في حماية الشيعة من الخطر الوهابي ،لذلك قرر فقهاء الشيعة وعلى رأسهم السيد أبو الحسن الأصفهاني والميرزا محمد حسين النائيني والشيخ محمد مهدي الخالصي عقد المؤتمر في كربلاء للمدة من ٨ إلى ١٣ نيسان ١٩٢٢ ،وتم بعث عدة برقيات إلى مختلف الشخصيات الدينية والعشائرية والسياسية ،كما وجهت دعوى للملك فيصل لحضور المؤتمر فوافق،وفي اليوم المحدد تم عقد المؤتمر إلا ان الملك فيصل لم يحضر المؤتمر واعتذر عن المجيء بعد ان أرسل وزير الداخلية توفيق الخالدي يمثله في المؤتمر (٧١).

كان سبب الامتناع هو الضغط الذي مارسه كوكس على الملك لأنه يرى حسب ما وصلته من معلومات استخبارية أفادت ان الدفاع ضد هجمات الإخوان ليس سوى حجة

ظاهرية وانه ليس هو السبب الحقيقي للاجتماع ، والمضنون ان هذا الحراك في الواقع ما هو إلا اعتراض على مفاوضات المعاهدة حول موضوع الانتداب وان ترغيب الملك للحضور إلى المؤتمر في كربلاء هو من اجل إجباره ان يطلب باسم المؤتمرين الاستقلال التام والفوري من الحكومة البريطانية (٧٢)، وقد أكد صحة هذه المعلومات الشيخ محمد محمد مهدي الخالصي في مذكراته (٧٣).

لا شك ان المؤتمر مثل حراكا سياسيا كبيرا كان بمثابة انتفاضة سياسية أقلقت المندوب السامي ودفعته إلى التحرك لاحتواء ردود الفعل هذه ، فابرق إلى عبد العزيز آل سعود(٧٤)يطلب منه ان يوقف هجمات قبائله على العراق في حين أبدى الملك والحكومة قلقهم مما حدث ،فتم تشكيل لجنة وزارية للتحقيق في الموضوع و لاستمالة الشيعة ،صدرت الإرادة الملكية في ١٥ نيسان ١٩٢٢ أمرا بتعيين جعفر ابو التمن وزيراً للتجارة (٧٥).

ومع ان المؤتمر مثل حركة إسلامية معارضة في تصور الرأي العام إلا ان قرارات المؤتمر لم تكن بحجم إمكانياته من حيث الحضور والمساهمة فهو لم يقرر أكثر من الوقوف بوجه الإخوان الوهابيين بمعاضدة جيش المملكة والمطالبة باسترداد الأموال المنهوبة ودفع ديات القتلى (٧٦).

لم يُستثمر المؤتمر في وضع مشروع سياسي يتناسب مع حجم السياسة الاستعمارية التي تمارسها بريطانيا في العراق ومن هنا يمكن القول ان المعارضة السياسية الشيعية بقيت فاقدة للاستراتيجية المخطط لها مسبقاً وفق الآليات والبدائل التي تتعاط مع نوع الحدث ، بالمقابل كانت السياسة البريطانية تعمل وفق مشروع مخطط له مسبقاً ذو ادوار سياسية مدروسة ومتعددة فهو ينتقل من الاحتلال الى الانتداب ومن ثم الى الانتداب المقنع بوجه حكومة وطنية وأخيراً إلى دولة وطنية

أريد من خلالها تكريس الانتداب بمعاهدة قانونية تصطف خلفها المصالح البريطانية.

و لما وجدت بريطانيا ان كلمة (الانتداب) غير مرغوب فيها لدى العراقيين ارتأت ان تستعيض عنها بمعاهدة ولذلك قدم كوكس مسودة المعاهدة (٧٧)كصيغة أولية تدور حولها المناقشات وكان المفاوض البريطاني يسعى إلى تقليل النفقات المالية البريطانية مع بقاء السيطرة على العراق واحتفاظ بريطانيا بكل الامتيازات التي حصلت عليها في الانتداب ،أما المفاوض العراقي فكان عليه ان يضع نصب عينيه مطالب القوى الوطنية والدينية في إلغاء الانتداب في وقت لا يستطيع ان يتمرد على الإدارة البريطانية مما جعل المهمة صعبة (٧٨).

كان موقف المعارضة السياسية الشيعية من المعاهدة البريطانية هو الرفض وكان للشيخ محمد مهدي الخالصي والسيد محمد الصدر دور في هذه المعارضة إلا إنه لم يكن بمستوى التحدي والضغوطات التي مارستها بريطانيا على الحكومة ليتم إقرارها من قبل مجلس الوزراء يوم ٢٥ حزيران ١٩٢٢ ، إلا ان المجلس أدرج في صلب المعاهدة عبارة تقضي بوجوب تصديقها من قبل المجلس التأسيسي ، ورداً على قرار المعاهدة قدم جعفر أبو التمن استقالته يوم ٢٦ حزيران وفي اليوم نفسه أعلن الشيخ الخالصي من الكاظمية ان بيعة الملك فيصل أصبحت لاغيه لأنه اخل بالشروط التي تعهد بها أثناء البيعة والتي تنص على المحافظة على استقلال البلاد (٧٩).

واستجابة لهذه التطورات وما تضمنته من رفض شعبي للمعاهدة العراقية - البريطانية وجد بعض الوطنين أهمية إمتهان العمل الحزبي وتأسيس حزب يعبر عن إرادة الشعب لاسيما وان الحكومة أصدرت قانون في يوم ٢٥ حزيران ١٩٢٢ أجازت فيه تأسيس الأحزاب فأجيز من السنة نفسها كل من الحزب الوطني العراقي برئاسة

محمد جعفر ابو التمن في ٢ آب وحزب النهضة العراقية برئاسة أمين الجرجفجي في ١٩ اب (٨٠)،وكان هدف الحزبين هو الحصول على الاستقلال التام ، كما اتفق الحزبان على خطوط عمل مشتركة وتحرك موحد في معارضة الوزارة وسلطات الانتداب (٨١).

كان الحزب الوطني العراقي مدعوماً من قبل الشيخ مهدي الخالصي أما حزب النهضة فكان مدعوماً من قبل السيد محمد الصدر وقد عمل الحزبان على عقد اجتماعات موحدة برئاسة السيد محمد الصدر ليمثلا بذلك عمل إسلامي وطني خلق تجربة موحدة (٨٢)وصفت بـ ((التجربة الأولى الناجحة على صعيد العمل الحزبي الجبهوي في تاريخ العراق السياسي الحديث)) (٨٣).

إلا أن هذه التجربة لم تبقَ طويلاً فبعد نشاط الحزبين السياسي في يوم تتويج الملك حينما طالبا باستقلال البلاد عمل كوكس مستغلاً مرض الملك على إقصاء الحزبين من المشهد السياسي عن طريق نفي قادتهما إلى جزيرة هنجام ،وقد عد هذا الإجراء ضربة موجهة للحركة الإسلامية المعارضة أريد من خلالها أضعاف النشاط السياسي الشيعي المعارض (٨٤).

من جانب آخر عملت السلطات البريطانية على تسفير كل من الشيخ محمد محمد مهدي الخالصي والسيد محمد الصدر إلى إيران (٨٥)،وفي ١٩ تشرين الأول ١٩٢٢ اصدر الملك إرادة ملكية إلى المجلس الوزاري ليقرر دستور المملكة العراقية وقانون انتخاب مجلس النواب والمعاهدة العراقية- البريطانية وحدد موعد الانتخابات في ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٢ ، و أنيطت مسؤولية تنفيذ الإرادة إلى وزير الداخلية عبد المحسن السعدون ،وقد أثار هذا الأجراء علماء النجف والكاظمية فهم يعتقدون ان إجراء الانتخابات لا يتم بشكل حر وصحيح وان المجلس الذي ستفرزه الانتخابات المزورة

سيصادق على المعاهدة التي سترسم سياسة العراق ومستقبله بشكل نهائي ،ومن هنا كان تصديهم قوياً لمنع هذه الانتخابات التي تعد خطوة مصيرية في تاريخ العراق السياسي (٨٦).

صدرت فتوى تحريم الانتخابات من الكبار الثلاثة السيد أبو الحسن الأصفهاني والميرزا النائيني والشيخ محمد مهدي الخالصي و بعبارات تضمنت أحكاماً شرعية تخرج المخالف للفتوى من الدائرة الاجتماعية والإيمانية للمسلمين ،إذ نصت فتوى السيد أبو الحسن الأصفهاني ((إلى أخواننا المسلمين .. ان هذا الانتخاب يُميت الأمة الإسلامية فمن انتخب بعد علمه بحرمة الانتخاب ، حرمت عليه زوجته وزيارته ولا يجوز رد السلام عليه ولا يدخل حمام المسلمين ..))(٨٧) ،كذلك صدرت فتوى للميرزا النائيني والشيخ الخالصي بنفس المضمون وثم ختمت هذه الفتوى ووقع عليها ما يقارب أربعة عشر مجتهداً وكلهم يقولون بما تقدم من القول (٨٨).

يمكن تحليل مضامين فتوى التحريم على ضوء مفاهيم العمل السياسي المعارض في الفكر السياسي الشيعي من خلال عدة أمور :

١ـ ان التحريم الصادر ليس المقصود منه تحريم الانتخابات بما هي عمل ديمقراطي وإنما المقصود بالتحريم هو عدم إقرار المعاهدة وتفعيلها ، وبما ان الانتخابات كمقدمة فاسدة ستعمل على إنشاء المجلس التأسيسي الذي سيصادق بدوره على المعاهدة حرمت الانتخابات ، كما ان الانتخابات نفسها لا يمكن القول بديمقراطيتها او ضمان نزاهتها في أجواء مشحونة برغبة الحكومة العراقية وإصرار الحكومة البريطانية على تصديق المعاهدة .

٢ـ أن فتوى التحريم وان كانت فتوى شرعية صيغت بلغة فقهية معهودة عند الفقهاء كمتشرعة إلا إنها أيضاً فتوى وطنية تحمل في مضامينها أبعاداً سياسية

تعمل على استنهاض الجماهير وتحشيدهم كقوة معارضة يمكن الضغط من خلالها على عمل الحكومة .

٣- ان فتوى التحريم قبل ان تكون قوة ضاغطة على الحكومة هي سلطة حاكمة على الجماهير تعتمد في حاكميتها على الجانب العقائدي فعدم تطبيقها تصبح عقيدة الفرد مهددة ،وبذلك يظهر ان استجابة الجماهير للفتوى في مقاطعة الانتخابات تعتمد بشكل أساسي على مدى تدين الفرد والتزامه بالأمور الشرعية وليس فقط على وطنيته، ومن هنا تكون أيديولوجية العمل السياسي في الفكر الشيعي مرتبطة بشكل وثيق بالمنظومة القيمة والدينية للفرد .

أثرت فتوى التحريم على الحركة الوطنية وعلى جميع الأوساط الشعبية سواء الشيعية منها أو السنية إذ توقفت الانتخابات واستقالت اللجان الانتخابية في النجف وكربلاء والحلة والكوفة والكاظمية ومناطق الفرات الأوسط وأصبحت الحكومة عاجزة أمام قوة المعارضة ،مما أدى إلى استقالة وزير الداخلية عبد المحسن السعدون في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ ليشكل بعد يومين وزارة جديدة فهو الرجل المناسب في نظر بريطانيا على إجراء الانتخابات ، واتجهت الحكومة في بداية الأمر التقرب من بعض التنظيمات السياسية من اجل كسبهم وإبعادهم عن رجال الدين إذ عمل السعدون على إرجاع المنفيين والسياسيين من هنجام بشرط عدم القيام بما يخالف سياسة الحكومة ، كما عمل الملك على كسب شيوخ الفرات الأوسط وإبعادهم عن رجال الدين ومن بينهم عبد الواحد الحاج سكر ومحسن ابو طبيخ وعلوان الياسري وكاطع العوادي وشعلان أبو الجون وأقنعهم ان صدور البروتكول(٨٩) الذي جاء به كوكس من لندن في ٢٣ آذار ١٩٢٣ قد خفض مدة المعاهدة من عشرين سنة إلى أربع سنوات وهذا انجاز سياسي يستلزم الشروع في

الانتخابات وعدم مقاطعتها ، عند ذلك أعلن رؤساء العشائر تضامنهم مع الحكومة والملك وهناك من وعد منهم بإقناع رجال الدين على تغيير موقفهم (٩٠).

إلا ان رجال الدين لم يقتنعوا بذلك بل أصدروا فتوى جديدة تؤكد ثبات موقفهم وعدم تبدل فتواهم في حرمة الانتخابات (٩١)، وأمام هذا الإصرار تيقنت الحكومة من عدم إجراء الانتخابات بوجود علماء الدين الشيعة لذلك قرر السعدون العمل على إبعادهم خارج العراق ، وقد وجد ثغرة قانونية تشرعن هذا الإبعاد وهي ان أكثر العلماء كانوا يحملون الجنسية الإيرانية أما لكونهم إيرانيين أصلا أو حملوها تهربا من التجنيد الإجباري في العهد العثماني كالشيخ محمد مهدي الخالصي مع كونه عراقيا ، وهؤلاء يمكن تسفيرهم بعد تعديل قانون العقوبات البغدادي إلى بلدانهم بسبب أي جنحة يرتكبونها ،وفي ١٧ حزيران ١٩٢٣ قرر مجلس الوزراء الشروع بالانتخابات واستخدام الشدة مع معارضيهم ونفي الأجانب منهم خارج البلاد، وفي ليلة ٢٥ – ٢٦ حزيران اعتقل الشيخ الخالصي ليتم تسفيره إلى خارج العراق (٩٢).

وما ان وصل خبر الاعتقال الى النجف حتى خرج فقهاء الشيعة محتجين على رأسهم السيد أبو الحسن الأصفهاني والميرزا النائيني واتجهوا إلى كربلاء وعند وصلوهم أصروا على مغادرة العراق احتجاجا على سياسة الحكومة تجاه العلماء ولم تولِ الحكومة أهمية لذلك وإنما طلبت من متصرف كربلاء تسفير العلماء الذين يحملون الجنسية الإيرانية، وفي الأول من تموز تم تسفير تسعة من العلماء(٩٣) يتقدمهم العالمان الكبيران السيد ابو الحسن الأصفهاني والميرزا النائيني وبذلك تكون الحركة ماتت في مهدها بعد ان ابعد عنها قادتها (٩٤).

والى هنا تكون المعارضة السياسية الشيعية قد انتهت بعد مسيرة جهادية طويلة نظّر لها الفقهاء وخاضوا غمارها من اجل تخليص البلاد والعباد من الهيمنة الاستعمارية البريطانية .

الخاتمة

١- شكل موقف علماء الدين الشيعة عبر مسيرتهم الجهادية والسياسية المتميزة محوراً للممانعة والمقاومة الوطنية الرافضة لكل أشكال الوجود البريطاني في العراق، ومع ان هذه المواقف لها مبادئها الفكرية وأصولها العقدية إلا إنها خاضعة في إطارها الزمني إلى اجتهاد المفكرين وتحديد ما هو ثابت منها لا يقبل المساومة وما هو متغير ،وعلى طول مدة الاحتلال والانتداب البريطاني على العراق نجد ان الموقف السياسي لعلماء الدين ثابت بالرفض والمقاطعة بالمقابل كان هناك من يمتهن العمل السياسي وفق ما يؤمن به من مصالح سلطوية يجد أنها لا يمكن ان تتفق إلا بمعية الوجود البريطاني وقد وصل هذا الاختلاف وعدم الانسجام في الرؤية والعمل السياسي إلى طريق مسدود يستلزم في نظر الطرف الأخر إقصاء الخصم وإبعاده .

٢- كان اختيار الموقف الشرعي والوطني هو الخيار الذي تمسك به علماء الدين عبر مسيرة من الجهاد والعمل السياسي المعارض للوجود البريطاني في العراق بدأ منذ دخول الاحتلال وانتهاء بإبعاد قيادات الفكر الدينية خارج العراق .

٣- ان ما تعرض له موقف الفقهاء الى انتكاسة انتهت بتسفيرهم خارج العراق راجع الى أمور أهمها : عدم وجود ترابط وثيق بين القيادات الدينية والقوى السياسية والعشائرية رغم التواصل الذي كان بينهما ، فلكل منهما نهجه الخاص به وفي بعض المواقف تكون هذه القوى اقرب للتأثر بخصوصياتها منها من العمل الجماعي ، فعلى مستوى النخب السياسية والحزبية لم يكن هناك حزب سياسي شيعي قوي

قادر على بناء معارضة جماهيرية ضد الحكومة يكون بينه وبين المرجعية الدينية رؤية موحدة وتنسيق عالي في العمل السياسي على الرغم من وجود الحزب الوطني وحزب النهضة والذان حظيا بدعم من بعض رجال الدين إلا إنهما كانا ضعيفين ولم يمثلا الحركة الإسلامية بإطارها الواسع،فحزب النهضة لم يجتذب إلا أعداد صغيرة من الشيعة واخفق في الظهور كقوة معارضة كبيرة كما ان الحزب الوطني برئاسة جعفر ابو التمن كان لديه اختلاف مع المجتهدين وعد الحظر الذي فرض على قبول الوظائف الحكومية عملاً عرقل تقدم الشيعة في الدولة.

٤- لم تكن القوى العشائرية فلم تكن بعد ثورة العشرين قوة يمكن الاعتماد عليها من قبل رجال الدين لاسيما وان النظام اخذ يسعى لكسب شيوخ العشائر مقللاً بذلك من احتمالية التعاون بين العشائر والقيادات الدينية ضد الحكومة ، وقد نجح فيصل في كسب شيوخ العشائر وإبعادهم عن تأثير المجتهدين،ووفق ما تقدم من تقييم اجتماعي وسياسي فان ضعف الروابط الدينية في المجتمع يجعل الاستجابة لفتوى الفقيه ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها سياسيا وهذا ما حصل فعلاً، فإبعاد الفقهاء خارج العراق كان يستلزم قيام ثورة احتجاجية على هذا العمل وهذا ما كانت تتخوف منه بريطانيا إلا إن شيئاً من هذا لم يحدث .

٥- لم تكن المرجعية الدينية مؤسسة ذات خطاب سياسي موحد وخطط استراتيجية موحدة،نتيجة اختلاف مواقف رجال الدين وبذلك أصبحت المرجعية الدينية ليست واحدة وإنما متعدد وذات رؤى مختلفة وظهر ذلك واضحاً في تنصيب فيصل فقسم من الفقهاء قد وافق عليه كملك إلى حد البيعة المشروطة وهناك من خالف، وهذا الاختلاف كان ناتجاً عن عدم وجود رؤية شيعية موحدة تجاه هكذا قضايا.

٦ـ كانت عملية تحريم الانتخابات خطوة وطنية من أجل حفظ أستقلال العراق وابعاده عن الاطماع البريطانية،الا ان عملية التحريم لم تخضع لسياسات تكميلية ضاغطة على السلطة لان أمر معارضتهم أساسا ً كان يدار دون استراتيجيات مسبقة ودون تنسيق متواصل بل يخضع في كثير من الأحيان إلى حالات من التضامن أكثر من ان يكون قائما ً على معارضة منظمة.

٧ـ لم تكن هناك نظرية واضحة المعالم لفقهاء الشيعة في بناء الدولة يمكن طرحها من قبلهم كمشروع سياسي يعتمد عليه ولعل ذلك راجع الى اعرض الفقهاء في أبحاثهم الفكرية ومصنفاتهم الفقهية عن الكتابة في مواضيع الفقه السياسي وهذا الأمر في عدم الكتابة أيضا له أسبابه الا انه ليس هنا موضع مناقشتها،ما نريد ان نتوصل اليه ان المرجعية الدينية كانت مرجعية مواقف ومعالجات بقدر ما تسمح به الظروف التي لم تكن ظروف عادية وانما استثنائية لان بريطانية كانت دولة قوية وتمتلك من الامكانيات السياسية الشيء الذي مكنها ان تتغلغل في العراق في وقت كان هناك من السياسيين العراقيين من يؤيد السياسة البريطانية لانها تحقق مصالحه الشخصية في الحكم.

ملخص:

تناول موضوع البحث الإستراتيجية البريطانية في تشكيل الحكومة العراقية وموقف المرجعية الدينية منها(١٩١٨ـ١٩٢١)،وهو موقف وطني رافض للاحتلال بكافة أشكاله وعناوينه،ومطالب بان يكون العراق دولة وطنية مستقلة يرأسها حاكم عربي مسلم، كذلك تطرق البحث الى المعارضة السياسية لعلماء الدين من اجل الاستقلال(١٩٢٢ـ ١٩٢٣)والتي تمثلت بإصدار فتاوى تحرم الانتخابات التي كان من المقرر إقامتها من اجل انتخاب المجلس التأسيسي الذي سيأخذ عل عاتقه

تصديق المعاهدة العراقية البريطانية،وقد أدركت المرجعية الدينية أنه لا يمكن ضمان نزاهة الانتخابات في أجواء كانت مشحونة برغبة الحكومة العراقية بتصديق المعاهدة، كانت نتيجة هذه المعارضة ان قامت الحكومة العراقية وفي الأول من تموز ١٩٢٣ بتسفير العلماء.

Abstract:

a national position rejecting the occupation in all (١٩١٨-١٩٢١)، its forms and addresses, and demands that Iraq be an independent national state headed by an Arab Muslim ruler. The study also discussed the political opposition of religious scholars (١٩٢٢-١٩٢٣), which was the issuance of fatwa's banning the elections that were to be held for the election of the Constituent Assembly, which will take over the ratification of the Iraqi-British Treaty. The religious authority realized that the integrity of the elections can not be guaranteed in an atmosphere charged with the desire of the government Proof the ratification of the Treaty, this was the result of opposition to the Iraqi government and the first of .July ١٩٢٣ deported scientists

الهوامش:

---

(١)محمد جواد مالك ، شيعة العراق وبناء الوطن ، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت ،٢٠١٢، ص ٥٢٩ .

(٢)كان ولسون يعمل على ان تكون السيطرة البريطانية على العراق بشكل مباشر ، إلا ان الإدارة البريطانية اكتشفت ان سياسة ولسن هذه أثبتت فشلها بعد قيام ثورة العشرين ويجب إبدالها بسياسة كوكس الجديدة . لورنس ، مختارات من رسائل ولسن ، ترجمة عبد المنعم نصار ، دار الحرية، بغداد ،١٩٨٨ ، ص١٢٩ .

(٣)حسن شبر ، التحرك الإسلامي ١٩٠٠ – ١٩٥٧ ، باقيات ، قم ، ٢٠١٠ ، ص٢٧٧ – ص٢٧٨ .

(٤)نقلاً عن : وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية (الاستقلالية) في العراق، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بغداد ، ١٩٨٥، ص٤٠٨ .

(٥)طالب النقيب (١٨٦٢ ـ ١٩٢٩) : طالب بن رجب الرفاعي ، ولد في البصرة ، زعيم سياسي من أعيان البصرة ، عين حاكم للإحساء من قبل الدول العثمانية (١٩٠٢ ـ ١٩٠٣)، انتخب عضو في مجلس النواب العثماني عام ١٩٠٩ ، في ظل الحكومة العراقية ترأس وزارة الداخلية ١٩٢٠ ، نافس فيصل الأول على عرش العراق ، قام البريطانيون بنفيه إلى الهند ثم سمحوا له بالسفر إلى أوربا ليموت في ميونخ ، ثم حمل جثمانه إلى البصرة ، خير الدين الزركلي ، الأعلام قاموس تراجم ، ج٣، ط١٥ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ٢٠٠٢ .، ص٢١٨ .

(٦)ياسين الهاشمي (١٨٨٢ ـ ١٩٣٧) : زعيم سياسي ولد في بغداد ،وتخرج عام ١٩٠٥ ضابط أركان من الأستانة، عضو في جمعية العهد ، عند قيام الدولة العراقية تولى عدة وزارات ، ألف حزب الشعب عام ١٩٢٥ ، تقلد رئاسة الوزراء مرتين ، حصل انقلاب (بكر صدقي) في عهد وزارته الثانية ١٩٣٦ ،هاجر إلى بيروت ليتوفى هناك ويدفن في دمشق . المصدر نفسه ، ج٨ ، ص١٢٩ .

(٧)ناجي السويدي (١٨٨٢ ـ ١٩٤٢) : محامي وسياسي ولد في بغداد ، عضو في جمعية العهد منذ عام ١٩١٩ ، وفي عام (١٩٢١، ١٩٢٥) عين وزير للعدلية ، وفي عام (١٩٢٢ـ١٩٢٩) عين وزير للداخلية ، وفي عام ١٩٢٩ أصبح رئيس للوزراء ، عضو في حزب التقدم ومن مؤسسي حزب الشعب عام ١٩٤١ ، بعد فشل حركة مايس ١٩٤١ القي القبض عليه وسفر إلى جنوب أفريقيا . خالد احمد الجوال موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي ، ج٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص١٨٣ – ص١٨٤ .

(٨) أليزابيث بيرغوين ، مذكرات المس بيل ، ترجمة نمير عباس مظفر ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، ٢٠٠٢
،ص٣٤٥ – ص٣٤٦ .

([٩])علي ناصر حسين ، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤ – ١٩٢١ ، مطبعة الكتاب ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٨٢ .

([١٠])جريدة العراق ، العدد ١٢٥ ، ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٠ ؛ علي ناصر حسين ، المصدر السابق ، ص ٢٨٥ ـ ص٢٨٧ .

([١١])عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، ج١،ط٢،الرافدين للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص١٩٤ .

[١٢]) فتح الله الأصفهاني (١٨٥٠ – ١٩٢٠): فقيه ومرجع ديني، ولد في أصفهان، درس العلوم الدينية في حوزة أصفهان ومشهد عند كبار المجتهدين حتى نال درجة الاجتهاد، سافر إلى العراق ١٨٧٩ ، أصبح من مراجع النجف تسلم قيادة ثورة العشرين بعد وفاة الميرزا محمد تقي الشيرازي، من مؤلفاته، رسالة في قاعدة الطهارة، ولا ضرر ولا ضرار. إخلاص لفته حريز، شيخ الشريعة الأصفهاني ومواقفه السياسية، مجلة الآداب – المستنصرية، العدد ٥٣، لسنة ٢٠١٠، ص١ـ ص٣.

[١٣]) محمد تقي الشيرازي (١٨٤٠ – ١٩٢٠): فقيه ومرجع دين، ولد في شيراز، من أسرة علمية، درس العلوم الدينية وحضر درس السيد محمد حسن الشيرازي في سامراء، آلت اليه رئاسة المرجعية بعد وفاة السيد اليزدي إذ انتقل إلى كربلاء ليقود ثورة العشرين بعد ان أفتى بالجهاد، من أهم كتبه تعليقة على المكاسب، رسالة في صلاة الجمعة، ينظر: علاء عباس نعمة، محمد تقي الشيرازي ودور السياسي (١٩١٨ – ١٩٢٠)،رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية التربية – جامعة بابل، ٢٠٠٥.

[١٤]) جريدة العراق ، عدد ١٤٩ ، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٠ ؛ عبد الرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى، ص٣٣٧

([١٥])إخلاص لفته حريز ، شيخ الشريعة الأصفهاني ومواقفه السياسية ، مجلة الآداب ـ المستنصرية ، العدد ٥٣ ، لسنة ٢٠١٠ ،ص١٧.

([١٦])نقلاً عن: وميض جمال عمر نظمي ، المصدر السابق، ص٣٩٨ .

([١٧])مذكرات المس بيل ، ص٢٩٢ .

[١٨]) CO.٦٩٦/٣,Administration Report of the Muntafiq Division , ١٩٢٠ نقلاً عن ؛ إسحاق نقاش ، شيعة العراق ، انتشارات المكتبة الحيدرية ، قم ، ١٩٩٨ ، ص٩٧

([١٩])حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤ – ١٩٩٠ ، روح الأمين،(د – ط)، ٢٠٠٥ ،ص١٣١ .

([٢٠])عبد الله النفيسي ، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ، مكتبة آفاق ، الكويت ، ٢٠١٢، ص٢١٧ .

(٢١)نقلاً عن : عبد الإله توفيق الفكيكي ، البدايات الخاطئة ، دار المحجة البيضاء ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص١٩٧ .

(٢٢)نقلا عن: المصدر نفسه، ص ١٩٦ .

(٢٣)فليب ويلارد آيرلاند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر الخياط ، دار الكشاف ، بيروت ، ١٩٤٩ ، ص٢١٤ .

(٢٤)عبد الرزاق الدراجي ، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية ١٩٠٨ ـ ١٩٤٥، ط٢ ،دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠، ص٤٨٦ – ص٤٨٧ .

(٢٥)عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، ج ١ ، ص٢٠٧ – ص٢٠٨ .

(٢٦)المرشحون هم : عبد الرحمن النقيب و طالب النقيب وعبد الهادي العمري رئيس الأسرة العمرية في الموصل وبرهان الدين نجل اخر سلاطين ال عثمان وآنماخان زعيم الاسماعيلية في الهند والشيخ خزعل أمير المحمرة وابن سعود . احمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢ ـ ١٩٣٢، دار الرشيد ، بغداد، ١٩٨٠ ، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٢٧)F.o.٣٧١\١٤١\٤٤٤\١٢٢١٥,Telegram from Goveral the Royal sir Wilson to foreign office ,No. ٩٢٤٩ ,Baghdad, July ٣١ ١٩٢٠يعقوب يوسف كوريه،انكليز في حياة فيصل الأول ،الأهلية؛ ،عمان،١٩٩٨،ص١٥ .

(٢٨) العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤ـ١٩٦٦ ، تقرير الأركان العامة وزارة الحربية عن مملكة العراق المقترحة ،بتاريخ ١٧ شباط ١٩٢١ ،المجلد الثاني ١٩١٨ـ١٩٢١ ،المحرر الاستشاري ألف دي ل. رش ،محرر البحوث جين بريشود ، ترجمة كاظم سعد الدين ، بيت الحكمة ،بغداد ، ٢٠١٣ ،ص٤٤٨.

(٢٩)العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤ـ١٩٦٦ ،تقرير مؤتمر الشرق الأوسط المنعقد في القاهرة والقدس ١٢ـ٣٠ آذار ١٩٢١ ، ص٤٧٢.

٣٠)العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤ـ١٩٦٦ ، تقرير الأركان العامة وزارة الحربية عن مملكة العراق المقترحة ،بتاريخ ١٧ شباط ١٩٢١ ، ص٤٤٩

(٣١)علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٦ قسم الأول، إيران ،(د ـ ت) ، ص٨٨ ـ ص٩٩ .

(٣٢)نقلا عن:نديم عيسى الجابري ، فكرة الجمهورية في العراق ، مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٤٠ ـ ص٤١ .

(٣٣)معروف الرصافي (١٨٧٧ – ١٩٤٥) : شاعر وطني ولد في بغداد درس العربية واشتغل في التعليم ونظم القصائد في الاجتماعات والمواقف السياسية ، خريج دار المعلمين في القدس ، انتخب في مجلس النواب العراقي عدة مرات ، له ديوان شعر . عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسية ، ج ٦ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، (د ـ ت)، ص٢٤٤ .

[٣٤] نديم الجابري ، فكرة الجمهورية ، ص٣٦ - ص٥٠ .

[٣٥] علي التلعفري،تأسيس عرش العراق في خضم التفاعلات السياسية،مجلة الثقافة (بغداد)، العدد ٢،شباط ١٩٧٦،ص٧٤.

[٣٦] ابو الحسن الأصفهاني(١٨٦٨ – ١٩٤٦) : فقيه ومرجع ديني ولد في مدينة اصفهان الايرانية ، درس العلوم الدينية الحوزوية عند كبار علماء اصفهان ، هاجر إلى العراق عام ١٨٩١ ، لإكمال دراسته في حوزة النجف ، درس الفقه عند الميرزا حبيب الله الرشتي ، كما حضر درس الفقه والأصول عند الاخوند الخراساني وكذلك اليزدي فضلا عن الميرزا الشيرازي وشيخ الشريعة الأصفهاني، وعند وفاة الأخير عام ١٩٢٠ تصدى السيد ابو الحسن لأمور المرجعية ، من مؤلفاته كتاب وسيلة النجاة وشرح كفاية الأصول . محسن الامين ، أعيان الشيعة ،ج٢ ،تحقيق حسن الأمين ،دار التعارف للمطبوعات، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص٣٣٢ - ص٣٣٥ .

[٣٧] محمد حسين النائيني (١٨٦٠ - ١٩٣٦): وهو محمد بن حسين بن عبد الرحيم الملقب بالنائيني نسبة لمكان ولادته في نائين بإيران ' من أسرة علمية، درس العلوم الدينية في نائين فأكمل المقدمات و سافر إلى العراق لإكمال دراسته في حوزة النجف عام ١٨٨٥ ، من ابرز أساتذته المجدد الشيرازي، عاصر مرجعية السيد أبو الحسن الأصفهاني، كان من أنصار المشروطة، من ابرز كتبه (تنبيه الأمة وتنزيه الملة). جعفر الدجيلي، موسوعة النجف الاشرف، ج١١، دار الأضواء، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٤٠.

[٣٨] جريدة (الاستقلال) البغدادية ، العدد ٤ ، تشرين الاول ١٩٢٠ نقلا عن : نديم عيسى ، الفكر السياسي ، ص١٣١ .

[٣٩] سعد كاظم شبيب ، الدستور في الفكر السياسي الإسلامي الحديث والمعاصر ، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد ، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٩ ، ص١٣٠ -ص١٣١ .

[٤٠] محمد مهدي الخالصي (١٨٦١- ١٩٢٥): هو محمد مهدي بن محمد الحسين الخالصي، فقيه ومرجع ولد في الكاظمية المقدسة،في أسرة تسمى الخالصي وهي أسرة علمية، تلقى علومه الدينية في الكاظمية والنجف وسامراء، من ابرز أساتذته الشيخ عباس الجصاني والشيخ محمد حسين الكاظمي، أهم انتاجاته العلمية تلخيص الرسائل للشيخ مرتضى الأنصاري، وحاشية على كتاب الكفاية، العناوين في الأصول، الشريعة السمحاء، القواعد الفقهية، تميز الخالصي بنشاطه السياسي والجهادي، تصدى إلى الاحتلال البريطاني عام ١٩١٥، وأفتى بحرمة انتخابات ١٩٢٢ الأمر الذي أدى إلى تسفيره إلى إيران. عبد الرزاق أمين، ذكرى الخالصي، مطبعة الاستقلال، بغداد، ١٩٢٥،ص٦-ص١٢.

[٤١] محمد الصدر (١٨٨٢ – ١٩٥٦): هو محمد بن السيد حسن الصدر، عالم دين وأديب ورجل سياسة، ولد في الكاظمية من أسرة علمية فأبوه السيد حسن الصدر مرجع من مراجع الشيعة، دخل معترك السياسة بعد الاحتلال البريطاني على العراق، انظم إلى جمعية حرس الاستقلال عام

١٩١٩، شارك في ثورة العشرين، نفي إلى جزيرة هنجام عام ١٩٢٢، رجع إلى العراق عام ١٩٢٤، ترأس مجلس الأعيان لدورتين الأولى والرابعة والثانية عشرة والخامسة عشرة، شكل وزارته في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨. خالد احمد الجوال، موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي. ج٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٢،ص١٠٦ـ١١٠.

(٤٢)عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق الجذور الفكرية والواقع التاريخي ١٩٠٠ – ١٩٢٤، الدار العالمية للطباعة النشر، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٤١ ـ ص٢٤٢.

(٤٣)علي الوردي، المصدر السابق، ج٦ قسم الاول، ص٦٤.

(٤٤)المصدر نفسه، ص٧٤.

(٤٥) عبد الله النفيسي، المصدر السابق، ص٢٣١.

(٤٦)وثائق الثورة العراقية الكبرى، ج٥، المبايعة المشروطة والفتوى الدينية التي أصدرها الشيخ محمد مهدي الخالصي، وثيقة ٧٤٩، ص٧٣ ؛ جريدة العراق، العدد ٣٤٥، ١٦ تموز ١٩٢١ .للاطلاع ينظر: ملحق رقم ٦ وملحق رقم ٧

(٤٧)محمد محمد مهدي الخالصي (١٨٩٠ – ١٩٦٣) : فقيه ومرجع ديني من أهالي الكاظمية، تميز بنشاطه السياسي والوطني، له عدة مؤلفات تصل إلى السبعين كتاب منها : إحياء الشريعة في مذهب الشيعة، الإسلام فوق كل شيء، الرأسمالية والشيوعية في الإسلام، خطب ومقالات أربع أجزاء. خير الدين الزركلي، المصدر السابق، ج٧، ص٨٦.

(٤٨)محمد محمد مهدي الخالصي، بطل الإسلام الشهيد محمد مهدي الخالصي، مركز وثائق الإمام الخالصي، إيران، ٢٠٠٧، ص١٨٨ ـ ١٨٩.

(٤٩)حسن شبر، التحرك الإسلامي، ص٢٩٩ – ص٣٠٠.

(٥٠)ذكر علي الوردي ان السبب لم يعرف في جعل الموظف المسؤول يمتنع في ابراق البرقيات إلا أن هذا الامتناع أدى إلى حماس الناس وإصرارهم على إبراق البرقية لأنهم عدوا ذلك تحديا لرغباتهم الوطنية. علي الوردي، المصدر السابق، ج٦ قسم الاول ،ص٧٣ ؛ ولعل بريطانيا هي من أوعزت بالمنع حتى يظن الناس ان فيصل غير مرغوب فيه عندها مما يؤدي إلى إصرار الناس على التمسك به و هو المطلوب.

(٥١)وثائق الثورة العراقية الكبرى ،ج٥، كتاب الشيخ الخالصي لنوري السعيد، و ٧٢٣، ١٥ شعبان ١٣٣٩ /١٨ نيسان ١٩٢١، ص٢٦.

(٥٢)وثائق الثورة العراقية الكبرى ،ج٥، كتاب نوري السعيد للشيخ الخالصي ، و٧٢٤، ١١ شعبان ١٣٣٩ /١٩ نيسان ١٩٢١، ص٢٧.

(٥٣)علي الوردي، المصدر السابق، ج٦قسم الاول، ص٧٥.

(٥٤)علي الوردي، المصدر السابق، ج٦قسم الاول، ص١١٣ ـ ص١١٤ .

(٥٥)عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج١ ،ص٤٣١.

(٥٦)جعفر عبد الرزاق ، الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي ، دار الهادي ، ٢٠٠١ ، ص١٧٨ .

(٥٧)ينظر : محمد محمد مهدي الخالصي ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .

(٥٨)المصدر نفسه ، ص ١٩٠ .

(٥٩) ينظر: ابو الحسن علي بن محمد الماوردي ، الأحكام السلطانية ، مكتبة دار بن قتيبة ،الكويت ، ١٩٨٩ ، ص٢١ .

(٦٠)محمد محمد مهدي الخالصي ، الإسلام سبيل السعادة والسلام ، ط٤ ، مركز وثائق الإمام الخالصي ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٢٤٧ .

(٦١)العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤-١٩٦٦ ،برقية من المندوب السامي في العراق إلى وزير الخارجية لشؤون المستعمرات ،بتاريخ ٣١ تموز ١٩٢١، و٣٥١ ، ص٦٤٣.

(٦٢)العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤-١٩٦٦ ، برقية من المندوب السامي في العراق إلى وزير الخارجية لشؤون المستعمرات ،بتاريخ ٢٠ آب ١٩٢١، و٤١٢ ، ص٦٥٣.

(٦٣)Michael Eisentadt and evic Mathewson , lessons from the British Experience , the Washington institute for near east policy , U- S- A, ٢٠٠٣ ,p . ٤٨

(٦٤)كان المقرر ان يتم تتويج فيصل يوم ١٥ آب ١٩٢١ من قبل الحكومة البريطانية ، إلا إن فيصل أراد أن يكون يوم التتويج هو ٢٣ آب ١٩٢١ . ينظر : العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤-١٩٦٦ ، برقية من المندوب السامي في العراق إلى وزير الخارجية لشؤون المستعمرات ،بتاريخ ٣١ تموز ١٩٢١، و٣٥١ ، ص٦٤٣.

(٦٥)عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، ج١ ، ص٢٣٣ .

(٦٦)المصدر نفسه.

(٦٧)اريك دافيس ، مذكرات دولة ، ترجمة هاشم عبد الهادي ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٩٣.

(٦٨)عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، ج١ ، ص٢٤٢ .

(٦٩)العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤-١٩٦٦، برقية من وزير الخارجية لشؤون المستعمرات إلى المندوب السامي في العراق ،بتاريخ ٢٤ آب ١٩٢١، ص٦٥٢.

(٧٠)علي الوردي ، المصدر السابق ، ج٦قسم الأول ، ص١٢٣ .

(٧١)حسن شبر ، التحرك الإسلامي ، ص٣٠٢-ص٣٠٨ .

(٧٢)علي الوردي ، المصدر السابق ، ج٦قسم الأول ، ص١٥٣ .

(٧٣) ينظر: محمد محمد مهدي الخالصي ، بطل الإسلام ، ص٢٠١ – ص٢٠٢ .

(٧٤) عبد العزيز آل سعود (١٨٧٦-١٩٥٣): ملك المملكة العربية السعودية الأولى ومؤسسها ، ولد في الرياض ، استطاع ان يقضي على خصومه من آل رشيد ، ليحتل الرياض والمناطق المجاورة لها كذلك احتل الإحساء والقطيف ،كما قضى على دولة الهاشميين في الحجاز عام ١٩٢٥ ، ثم جعل من الرياض عاصمة له لينادى به ملكا على نجد والحجاز عام ١٩٢٦ ، وفي عام ١٩٣٢ أعلن وحدة المقاطعات التابعة له وسماها المملكة العربية السعودية .عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج٣ ، ص٨٣٦.

(٧٥) عبد الحليم الرهيمي ، المصدر السابق ، ص٢٤٩ .

(٧٦) علي الوردي، المصدر السابق ، ج٦ قسم الأول ، ص١٤٨ .

(٧٧) تضمنت المعاهدة خمسة عشر مادة أهمها :الاعتراف بالملك فيصل ، تقديم بريطانيا مشورتها ، وتعيين الضباط والموظفين البريطانيين ، وان يمثل بريطانيا في العراق مندوب سامي وهيئة استشارية مع بقاء القوات البريطانية في العراق وان يتقيد العراق بالمشورة البريطانية، وإعطاء الحرية التامة للتبشير . عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، الرافدين ، لبنان ، ٢٠١٣ ، ص١٢ – ص١٣ .

(٧٨) M.k.Abdullah saeed and Christopher O'Sullivan , Iraq Between tow occupations , federal lnstute of technology ,Switzerland , ٢٠٠٣, p٤.

(٧٩) علي الوردي ، المصدر السابق ، ج٦قسم الاول ، ص١٦٤ ، ص١٧٦ .

(٨٠) امين الجرجفجي (١٨٨٢ – ١٩٣٣): ولد في بغداد من عائلة تتاجر في بيع الاقمشة ، درس العلوم الأولية عند الكتاتيب ، عضو في المدرسة الجعفرية عام ١٩٠٨ التي أسهم في بناءها ، أسس حزب النهضة عام ١٩٢٢ ، تم نفيه إلى جزيرة هنجام ، بقي يمارس عمله السياسي المعارض حتى وفاته . فلاح حسن كزار ، حزب النهضة العراقية ١٩٢٢ - ١٩٣٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) - جامعة بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ١٩ – ص٢٢ .

(٨١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ج١ ،ص٣٣ ، ص٤٨ ؛ حسن شبر، العمل الحزبي في العراق ١٩٠٨ – ١٩٥٨ ، باقيات ، إيران ، ٢٠١٠ ، ص١١٨ - ص١٢٠ .

(٨٢) محمد محمد مهدي الخالصي ، المصدر السابق ، ص٢٠٥ – ص٢٠٦ .

(٨٣) حسن شبر ، العمل الحزبي ، ص١٢٢ .

(٨٤) V.O.lockwood – Drummond , The Role of Religion in Iraq Nationalism

(٨٥) محمد محمد مهدي الخالصي ، بطل الإسلام ، ص٢١٢

(٨٦) حسن شبر ، التحرك الإسلامي ، ص٣٢٩ - ص٣٣٠

(٨٧) ينظر : د.ك .و ، ٢٦١٩ / ٣٢٠٥٠ ، وزارة الداخلية ، فتوى العلماء بتحريم الانتخابات ، ٩ تشرين الثاني ١٩٢٢ ، و ٦ ، ٧، ٨ ، ص١١ - ص١٨ .

(٨٨)المصدر نفسه.

(٨٩)ساعد في صدور البروتكول الاستنكار الشعبي لمعاهدة ١٩٢٢ فهو محاولة لامتصاص غضب الجماهير العراقية كذلك ثقل الالتزامات المالية البريطانية التي يعاني منها دافع الضريبة البريطانية فضلاً عن استقالة حكومة لويد جورج في ٢٣ تشرين الاول ١٩٢٢ وإعلان المرشحين الجدد على أنهم سيعملون على تقليص الالتزامات البريطانية في العراق وعلى اثر ذلك استدعي المندوب السامي كوكس إلى لندن لاستشارته ليتم إصدار البروتكول.

Thapel Hill , Mandatory Iraq , university Carolina , u.s.A, ٢٠٠٨, p.٣٥

(٩٠)علي الوردي ، المصدر السابق ، ج٦قسم الاول ،ص٢٢٩ .

(٩١)للاطلاع على نص الفتوى ينظر : د. ك .و ، ٢٦١٩ / ٣٢٠٥٠ ، وزارة الداخلية ، فتوى العلماء بتحريم الانتخابات ١١ حزيران ١٩٢٣ ، و ٢٢ ، ص٣٢ – ص٣٥ .

(٩٢)لطفي جعفر فرج عبد الله ، عبد المحسن السعدون دوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، مكتبة اليقضة العربية ، بغداد (د- ت) ، ص٨٧ – ص٩٠ .

(٩٣)هؤلاء هم كل من : السيد ابو الحسن الأصفهاني والميرزا النائيني وجواد الجواهري وعلي الشهرستاني وعبد الحسين الشيرازي واحمد الخراساني وحسن الطباطبائي وعبد الحسين الطباطبائي ، كان يصحبهم خمسة وعشرون رجل من أصحابهم . علي الوردي ، المصدر السابق ، ج٦ قسم الأول ، ص٢٢٩ .

(٩٤)المصدر نفسه .

المصادر:

أولا: الوثائق

١- الوثائق غير المنشورة:

أ- الوثائق باللغة العربية :

- وثائق البلاط الملكي ووزارة الداخلية المحفوظة في أرشيف دار الكتب والوثائق العراقية ببغداد (د. ك. و) .

١- د. ك .و ، ٢٦١٩ / ٣٢٠٥٠ ، وزارة الداخلية ، فتوى العلماء بتحريم الانتخابات ١١ حزيران ١٩٢٣ ، و ٢٢.

٢- د.ك .و ، ٢٦١٩ / ٣٢٠٥٠ ، وزارة الداخلية ، فتوى العلماء بتحريم الانتخابات ، ٩ تشرين الثاني ١٩٢٢ ، و ٦ ، ٧، ٨ .

ب- الوثائق باللغة الانكليزية :

الوثائق البريطانية (وثائق وزارة الخارجية البريطانية)(Foreign office (F . O.

- CO.٦٩٦/٣,Administration Report of the Muntafiq Division , سلطان ١٩٢٠

- F.o.٣٧١\١٤١\٤٤٤\١٢٢١٥,Telegram from Goveral the Royal sir Wilson to foreign office ,No. ٩٢٤٩ ,Baghdad, July ٣١ ١٩٢٠

٢- الوثائق المنشورة :

أ- الوثائق بالغة العربية :

- كامل سلمان الجبوري ، وثائق الثورة العراقية الكبرى ١٩١٤- ١٩٢٣ ، ج٥ ،دار المؤرخ العربي ، بيروت ، ٢٠٠٩ .

ب- الوثائق باللغة الانكليزية :

- العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤-١٩٦٦،المجلد الثاني ،المحرر الاستشاري ألف دي ل. رش ،محرر البحوث جين بريشود ، ترجمة كاظم سعد الدين ، بيت الحكمة ،بغداد ، ٢٠١٣ .

ثانيا:الرسائل والاطاريح

١- إخلاص لفته حريز ، شيخ الشريعة الأصفهاني ومواقفه السياسية ، مجلة الآداب- المستنصرية ، العدد ٥٣ ، لسنة ٢٠١٠ .

٢- سعد كاظم شبيب ، الدستور في الفكر السياسي الإسلامي الحديث والمعاصر ، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد ، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٩ .

٣- فلاح حسن كزار ، حزب النهضة العراقية ١٩٢٢ - ١٩٣٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد)- جامعة بغداد ، ٢٠١٠ .

علاء عباس نعمة، محمد تقي الشيرازي ودور السياسي (١٩١٨ – ١٩٢٠)،رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية التربية – جامعة بابل، ٢٠٠٥.

ثالثا : الكتب العربية :

١- ابو الحسن علي بن محمد الماردي ، الأحكام السلطانية ، مكتبة دار بن قتيبة ،الكويت ، ١٩٨٩.

٢- احمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢ - ١٩٣٢، دار الرشيد ، بغداد، ١٩٨٠.

٣- اريك دافيس ، مذكرات دولة ، ترجمة هاشم عبد الهادي ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، ٢٠٠٨ .

٤- إسحاق نقاش ، شيعة العراق ، انتشارات المكتبة الحيدرية ، قم ، ١٩٩٨

٥- أليزابيث بيرغوين ، مذكرات المس بيل ، ترجمة نمير عباس مظفر ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، ٢٠٠٢.

٦- جعفر الدجيلي، موسوعة النجف الاشرف، ج١١، دار الأضواء، بيروت، ١٩٩٧.

٧- جعفر عبد الرزاق ، الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي ، دار الهادي ، ٢٠٠١.

٨- حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤ – ١٩٩٠ ، روح الأمين،(د – ط)، ٢٠٠٥.

٩- حسن شبر ، التحرك الإسلامي ١٩٠٠ – ١٩٥٧ ، باقيات ، قم، ٢٠١٠ .

١٠- حسن شبر، العمل الحزبي في العراق ١٩٠٨ – ١٩٥٨ ، باقيات ، إيران ، ٢٠١٠.

١١- خالد احمد الجوال موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي ، ج٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠١٢ .

١٢- خير الدين الزركلي ، الأعلام قاموس تراجم ، ج٣، ط١٥، دار العلم للملايين ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

١٣- عبد الإله توفيق الفكيكي ، البدايات الخاطئة ، دار المحجة البيضاء ، بيروت ، ٢٠١١ .

١٤- عبد الحليم الرهيمي ، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق الجذور الفكرية والواقع التاريخي ١٩٠٠ – ١٩٢٤ ، الدار العالمية للطباعة النشر ، بيروت ، ١٩٨٥.

١٥- عبد الرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، مؤسسة المحبين ، إيران ، (د- ت).

١٦- عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، الرافدين ، لبنان ، ٢٠١٣.

١٧- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، ج١ ،ط٢ ،الرافدين للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨.

١٨- عبد الرزاق الدراجي ، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية ١٩٠٨ - ١٩٤٥ ، ط٢ ،دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠.

١٩- عبد الرزاق أمين، ذكرى الخالصي، مطبعة الاستقلال، بغداد، ١٩٢٥.

٢٠- عبد الله النفيسي ، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ، مكتبة آفاق ، الكويت ، ٢٠١٢.

٢١- عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسية ، ج ٦ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، (د- ت).

٢٢- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٦ قسم الأول، إيران ،(د- ت) .

٢٣- علي ناصر حسين ، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤ – ١٩٢١ ، مطبعة الكتاب ، بغداد ، ٢٠٠٩.

٢٤- فليب ويلارد آيرلاند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر الخياط ، دار الكشاف ، بيروت ، ١٩٤٩.

٢٥- لطفي جعفر فرج عبد الله ، عبد المحسن السعدون دوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، مكتبة اليقضة العربية ، بغداد (د- ت) .

٢٦- لورنس ، مختارات من رسائل ولسن ، ترجمة عبد المنعم نصار ، دار الحرية، بغداد ،١٩٨٨.

٢٧- محسن الامين ، أعيان الشيعة ،ج٢،تحقيق حسن الأمين ،دار التعارف للمطبوعات، بيروت ، ١٩٨٣.

٢٨- محمد جواد مالك ، شيعة العراق وبناء الوطن ، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٢.

٢٩- محمد محمد مهدي الخالصي ، الإسلام سبيل السعادة والسلام ، ط٤ ، مركز وثائق الإمام الخالصي ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

٣٠- محمد محمد مهدي الخالصي ، بطل الإسلام الشهيد محمد مهدي الخالصي ، مركز وثائق الإمام الخالصي ، إيران ، ٢٠٠٧.

٣١- نديم عيسى الجابري ، فكرة الجمهورية في العراق ، مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر ، بغداد ، ٢٠١٣ .

٣٢- وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية (الاستقلالية) في العراق، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بغداد ، ١٩٨٥.

٣٣- يعقوب يوسف كوريه،انكليز في حياة فيصل الأول ،الأهلية،عمان،١٩٩٨.

رابعاً:الكتب الانكليزية :

١- V.O.lockwood – Drummond , The Role of Religion in Iraq Nationalism ١٩١٨- ١٨٣٢ .mcgill university ,canda , ١٩٩٧ , p١٠٧ .

٢- Thapel Hill , Mandatory Iraq , university Carolina , u.s.A, ٢٠٠٨, p.٣٥

٣- M.k.Abdullah saeed and Christopher O'Sullivan , Iraq Between tow occupations , federal Instute of technology ,Switzerland , ٢٠٠٣, p٤

خامسا: البحوث والمقالات المنشورة :

١ـ علي التلعفري،تأسيس عرش العراق في خضم التفاعلات السياسية،مجلة الثقافة (بغداد)، العدد ٢،شباط ١٩٧٦.

سادسا:الصحف:

- جريدة العراق ، عدد ١٤٩ ، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٠ .
- جريدة العراق ، العدد ١٢٥ ، ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٠.
- جريدة العراق ، العدد ٣٤٥ ، ١٦ تموز ١٩٢١ .
- جريدة (الاستقلال) البغدادية ، العدد ٤ ، تشرين الاول ١٩٢٠ .